المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 11 نوفمبر 2024

# زيارة ماكرون، توطيد التبعية ونهب البلد وخدمة الامبريالية. رايتنا بديل مغاربي اشتراكي إيكولوجي

تقرأ-ون في هذا الملف


- أمشاوار طاطا (حوار)
- طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي
- قرية الكنتور: أيوب الحدود يُحرق نفسه والسكان يحتجون
- اعتقال ومحاكمة منجمي بني تجيت: قمة الظلم
- الجمعية الوطنية لمعطلي- ات تازة: نضال مستمر من أجل الحق في الشغل (حوار)
- مستجدات نضال فرع تاهلة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- فرع تاهلة
- في حوار: نضالات فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- قرية با محمد
- ولاية ترامب الثانية - حان وقت رد عالمي
- هل المدرسون بروليتاريون (جدد)؟
- مناقشة حول أزمة المناخ: مفاهيم باعثة على الشك وسبل ضالة
- الشيوعية والنقابية
- الحركة العمالية المغربية

# زيارة ماكرون، توطيد التبعية ونهب البلد وخدمة الامبريالية. رايتنا بديل مغاربي اشتراكي إيكولوجي

افتتاحية جريدة المناضل-ة

زار المغرب متم شهر أكتوبر رئيس فرنسا، رفقة 9 من وزرائه، و40 من كبار رأسمالي فرنسا. وعاد في حقيبته بـ 22 اتفاق استثمار بمبلغ 10 مليار يورو، وما سمي «اتفاق شراكة استثنائية موطدة». فاز بذلك كله مقابل تأكيد مساندته لسيادة الدولة المغربية على الصحراء، هذه التي تعتبرها منظمة الأمم المتحدة أرضا بلا حكم ذاتي، ولا يزال مجلس الأمن يجدد مهمة بعثته لتنظيم استفتاء بها (آخر تجديد كان يوم 31 أكتوبر 2024).

جرت آخر زيارة رئيس فرنسي للمغرب في العام 2018، ومنذئذ شهدت علاقات الدولتين توترا وشدا وجذبا من الطرفين، بنحو مباشر أو ضمن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. فقد ضغطت الدولة المغربية، في هجوم ديبلوماسي منذ زهاء عشر سنوات، لنيل تأييد مزيد من الدول فيما يخص وضعية الصحراء. الهدف الذي أفلحت في بلوغه مع كل من إسبانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني وزهاء 30 بلدا أفريقيا، وأخيرا مع فرنسا. بهذا تكون صفحة توتر شاب علاقات الدولتين قد طُويت. وطبعا لم تكن الأطماع الاقتصادية المباشرة (فرنسا ثاني شريك تجاري وأكبر مستثمر بالمغرب، ولها بالمغرب 1300 فرع لمقاولاتها) دافع ماكرون الوحيد، إذ أن الامبريالية الفرنسية بحاجة إلى ترتيب وجودها بأفريقيا. إذ أن التطورات في الساحل، حيث لفرنسا وجود عسكري وازن بفضل قواعدها العسكرية الموروثة عن إمبراطوريتها الاستعمارية، وإطاحة قادة موالين لها من طرف طغم عسكرية تستعمل لأغراضها شعور العداء لفرنسا، أمالت ميزان القوى لغير صالح الامبريالية الفرنسية في العقود الأخيرة، وفاقمه وجود الصين والهند المتنامي بأفريقيا.

كما أن محاولات فرنسا التقرب من الجزائر، والاستفادة من مواردها الأحفورية، إثر مقاطعة غاز روسيا بعد غزوها أوكرانيا، لم تثمر، ما يمثل عنصر تفسير لالتفات فرنسا صوب المغرب.

أخيرا يكمن دافع آخر لخطوة الامبريالية الفرنسية في علاقتها مع تابعها المغربي، في الحاجة إلى هذا ضحايا النيوليبرالية المتدفقة إلى أوروبا، إذ تنهض في سياسة إغلاق الحدود بوجه اللاجئين والمهاجرين، في تناغم تام لرئيسها مع اليمين المتطرف. ومن ثمة مبتغى تكفل الدولة المغربية، على غرار دول جنوب البحر المتوسط، بجهود مضاعفة لوقف الهجرة نحو الحدود الأوروبية والفرنسية.

ما حصلت عليه الدولة المغربية، فضلا عن النفع المرتقب للرأسمال المحلي الشريك، ليس غير تأكيد الموقف المساند لخطة الحكم الذاتي المقترحة منذ العام 2007. والنتيجة الأكيدة أن اصطفاف الامبريالية الفرنسية الى جانب النظام المغربي سيؤجج التوترات الإقليمية، ويخلق وضع تعارض بين الشعوب رجعيا للغاية، حابلا بنزاعات إقليمية سيكون أول ضحيتها الطبقة العاملة وشعوب المنطقة.

خلاصة القول إن زيارة ماكرون فوزٌ للنظامين الفرنسي والمغربي، للإمبريالية والاستبداد، ما لا يترك للطبقات العاملة وعامة المقهورين بالمغرب، وبمجمل المنطقة، غير أفق استمرار العيش في بؤس وصنوف الاضطهاد من مختلف الأنظمة المستبدة متنوعة ولاءات التبعية لأقطاب الامبريالية، لينضاف ذلك إلى عقود القهر والتبعية السبعة طيلة حقبة ما بعد الاستقلال الشكلي.

وإن كانت تلك الحقبة مطبوعة بهيمنة قوى سياسية من مخلفات الحركة الوطنية البرجوازية، يمينها ويسارها، ناقصة نزعة الذود عن السيادتين الوطنية والشعبية، وعن حل جذري للمسألة الاجتماعية، فذلك ما يؤكد حقيقة أن لا سبيل آخر غير الثورة العمالية والشعبية لإطاحة الاستبداد وبناء مغرب الشعوب الاشتراكي، هذا الذي لا يمكن إلا أن يكون إيكولوجيا بفعل ما بلغ التدمير الرأسمالي للبيئة.

ويتطلب كسب شغيلة المنطقة، وعامة مقهوريها، إلى هذا الخيار بناء أحزاب اشتراكية ثورية وأممية، متضافرة نحو هدف التحرر الذاتي، في استقلال تام عن المدافعين عن السيطرة الامبريالية، وعن القوى البرجوازية المعبرة عن قوى برجوازية متضررة من التبعية والديكتاتورية.

# جميعا للمشاركة في موقفة 03 نوفمبر 2024 أمام البرلمان: ضد العدوان الثلاثي (قانون الإضراب- إصلاح التقاعد- تعديل مدونة الشغل)

تجتاز محنة الحريات العامة ببلدنا طور تصعيد نوعي سيجهز على مكسب جزئي دام عقودا، رغم كل ما شابه من صنوف التضييق والخنق، إنها حرية الإضراب.

فبعد تحضيرات حثيثة دامت ربع قرن، شملت إعداد مشاريع قانون لمنع فعلي للإضراب، وترويجها موازاة لحملة إعلام تضليلية لتأليب الرأي العام على المضربين/ات، يجري انتقال إلى تمرير مشروع قانون الإضراب في «البرلمان» لفرضه بـ»أغلبية» خادمة لمصلحة البرجوازية، لإضفاء مشروعية عليه. ومما ساعد على تسريع الهجوم قبول قيادات نقابية التفاوض على حرية عمالية أساسية، ضد أي منطق حتى مطلبي، فما كان تقنين الإضراب يوما مطلبا عماليا.

اللحظة خطيرة ومسؤوليتنا كبيرة جدا. فإصدار هذا القانون سيفرغ عمليا النضال النقابي من كل مضمون بنزع سلاحه الرئيسي، ومسخه إلى مسايرة للتعديات البرجوازية على الشغيلة بـ»الحوار الاجتماعي» الفوقي.

حتى القيادات النقابية المشاركة في التفاوض في الخفاء على حرية الإضراب تقر بخطورة ما تعد الدولة للطبقة العاملة، لدرجة أن تلك القيادات، تدعو إلى وحدة العمل النقابية والسياسية والجمعوية ضد قانون الإضراب.

تريد الدولة إصدار القانون المُكبِّل لحق الإضراب، لأنها تستسعد لتمرير تعديات على مكاسب طبقتنا، وعلى رأسها «إصلاح» التقاعد وتعديل مدونة الشغل، لذلك تريد أن تحرمنا من سلاح الإضراب لمنع تلك التعديات.

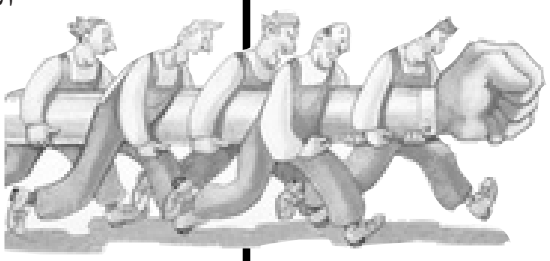

واجب كافة مناضلي الطبقة العاملة ومناضلاتها، العمل بروح وحدوية، تضع جانبا كل التبريرات والاعتبارات، لبناء القوة العمالية القادرة على رد العدوان الثلاثي حرية الاضراب والتقاعد ومدونة الشغل، وضمها إلى قوى النضال الشعبي أينما وجدت، لتغيير ميزان القوى على نحو يتيح تحقيق المطالب العمالية والشعبية.

لذا يضم أنصار جريدة المناضل-ة ونصيراتها صوتهم- هن وجهودهم- هن إلى كافة المناضلين والمناضلات، أيا تكن التوجهات والأصول، للتعبئة لإنجاح الوقفة الاحتجاجية الوطنية أمام «البرلمان» يوم الأحد 3 نوفمبر 2024.

**لا لقانون المنع العملي للإضراب**
**لا لتخريب أنظمة التقاعد**
**لا لتعديل مدونة الشغل خدمة للرأسماليين**
**جميعا إلى الرباط على طريق بناء القوة العمالية والشعبية القادرة على وقف الهجمات**
**تيار المناضل- ة**

# طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

بقلم؛ أزنزار

**بعد كارثة الفيضانات التي أصابت منطقة طاطا (ومناطق أخرى في الجنوب الشرقي) في شهر سبتمبر 2024، والخسائر المادية والبشرية التي ترتبت عنها، بدأ التململ الشعبي للنضال، ضد تقاعس الدولة أولا ومن أجل تدخلها العاجل لتدارك آثار الفيضانات. بداية شهر أكتوبر 2024 شملت الاحتجاجات سكان جماعة قصبة سيدي عبد الله بن مبارك وسكان دوار الرحالة بنفس الجماعة، وسكان أولاد علي بوسموم بجماعة أقايغان ودوار دودرار إمنتكسلت ودوار أكادير، ودوار أوزرو في أقا...**

**في هذا السياق أُطلِقت مبادرة «نداء طاطا»، وعلى إثرها في واحة توڭ الريح- إقليم طاطا نُظمت بتاريخ 25 و26 أكتوبر 2024 فعالياتٌ من التشاوُر أُطلِق عليه بالأمازيغية «أَمْشَاوَارْ غُ أُودْوَّارْ» (التشاورُ في الدوار). شارك في هذه الفعاليات عينة من سكان المنطقة المتضررين من الفيضانات، فضلا عن ممثلي- ات هيئات حزبية وحقوقية وجمعوية وخبراء... إلخ. وانتهت المبادرة بإصدار بلاغ وتقرير أولي.**

## «أمشاوَار»: مبادرة جيدة... ولكن

«المبادرة جيدة»، هكذا أجاب أحد الحاضرين على سؤال موقع المناضل- ة حول تقييمه لـ«أمشاوَار»، مضيفا: «لكن المطلوب أن يكون هناك «إمشاوارن» وليس «أمشاوار» واحد. نتمنى أن تكون المبادرة بداية لتحرك ضد السياسة المخزنية التي يعاني منها سكان طاطا وأن يتحرك المناضلون في طاطا والقيام للاحتجاج ضد ذلك».

إن أي مبادرة تجمع السكان وتوفر لهم فضاءَ النقاش مطلوبة في سياق تشتد فيه القبضة القمعية للدولة، وتَحرِم فيه الأحزاب والجمعيات من ولوج القاعات العمومية، وتكمم الأفواه عبر قمع الصحافة، وتقمع الإضرابات وتستعد لإصدار قانون منعه العمَلي. وقد نال «أمشاوار» نصيبه من ذلك القمع، إذ مُنع من استعمال القاعات العمومية، وقامت السلطة المحلية بتحريض السكان على عدم الحضور فيه. قال حسن جعفري: «تعرض منزل القبيلة للتشميع قصد منعنا من عقد اجتماع للتداول حول الحضور في «أمشاوار». وهُددْتُ إن قمت بنقل الناس بواسطة سيارتي/ بيكوب»... يدل ذلك على هلع الدولة وتخوفها من أي مبادرة يجتمع فيها الكادحون- ات، حتى وإن كانت تلك المبادرة بقيادة أحزاب حريصة على النضال في «إطار القوانين الجاري بها العمل» وعلى «الاستقرار السياسي».

كان «أمشاوار» بادرة في هذا الاتجاه، إذ التقى فيه عدد كبير من السكان المتضررين من الفيضانات ومن تقاعس الدولة عن التدخل الفوري للإنقاذ والإسعاف، وفي نفس الوقت ضد تنمية اقتصادية تهمِّش الإقليم وتزيده فقرا.

واذ نعتبر أنفسنا كماضلين- ات عماليين- ات جزءاً من «أمشاوار»، حتى وإن لم تُسعفنا الظروف لحضوره، فإن واجبنا تجاه كادحي وكادحات طاطا هو التنبيه إلى ما اعترى «أمشاوار» من نواقص يمكن أن تجعل مبادرة تجميع السكان مقتصرة على الاستماع إلى شكاويهم، دون حفزهم للنضال، بل وطمأنتهم بأن نقل تلك الشكاوي إلى «المركز»، أي عبر القنوات الرسمية، يمكن أن يَحل محل نضالهم ويُحقق مطالبهم، وفي نفس الوقت نقاش طبيعة الأحزاب السياسية المشارِكة فيه، والتي طمأنت السكان بأنها «اليد التي يمكن أن تكون رسول السكان في مجموع التراب الوطني».

## الشعب ليس كتلة من البؤس... بل قوة نضال

طيلة «أمشاوار» قام متدخلون ومتدخلات بجرد المعاناة التي عاشوها أيام الكارثة. وكأن هؤلاء ليس لهم من رأي سوى حكي المعاناة، بل وتدخَّل أحد المشرفين ليوجه أحد المتدخلين (محمد الإدريسي- فاعل جمعوي) طالبا منه «التركيز على التفاصيل المرتبطة بالفيضانات: كيف عشتموها، حجم الخسائر، طبيعة التدخل... إلخ». وظهرت نساء يذرفن الدموع حاكيات عن الليالي الطوال من المأساة ساردات ما فقدنه من ممتلكات بائسة. قدم حسن آيت اللاح (رئيس جمعية آيت ماتن- دوار القصبة، جماعة تيسينت)، توثيقا للأضرار: «30 منزلا هُدمت كليا أو تضررت جزئيا... وخسائر كبيرة في الواحة، وهي من أكبر الواحات في الجماعة والإقليم تقريبا... تقريبا 70% من الآبار التقليدية رُدمت».

لكن الشعب ليس مجردَ كتلة بؤسٍ مطلوب منه أن يحكي معاناته على أسماع «سياسيين وحقوقيين وإعلاميين»، قادمين من «المركز»، وطالبا منهم نقلها إلى ذلك المركز والترافع من أجل مطالبه، أو كما قال حسن آيت اللاح: «حمَّلني سكان الدوار الرسالة، خصوصا إلى الأستاذة والنائبة نبيلة منيب والنائب عن التقدم والاشتراكية، لكي توصلوا معاناتنا إلى المركز». الشعب قوة نضال جبارة؛ فهلاء النسوة وأولئك الرجال الذين ذرفوا الدموع، هم نفسهم من شارك في أهم حراك شعبي شهدته بداية عقد 2000: «مخيم المرضى والمهمَّشين» الذي ناضل عبره كادحو وكادحات طاطا من أجل الخدمات الصحية طيلة سنة 2005.

هذا الشعب إن انتظم من جديد ووحَّد قوته لأطلق نضالا أين منه جلسات الترافع في البرلمان وطلبِ حَمْلِ المطالب من أحزاب برجوازية لا حول ولا قوة لها.

## من المسؤول؟

بالنسبة للسكان المسؤول هو مؤسسات الدولة: القيادة ورئاسة الدائرة والمجالس الجماعية، مع حرص واعٍ شديد على جعل المؤسسة المَلكية خارج المساءَلة، إذ صرَّح حسن جعفري قائلا: «تصور المسؤول الذي يمثل مؤسسات «سِيدْنَا»، يُحملنا المسؤولية لأننا اخترنا السكن قرب الوادي»... إنه أمر مفهوم أن يصدر مثل هذا التصريح عن كادحٍ يعرف تماما التكلفة السياسية لتصريح آخر... لكنهم بقول «ممثلي مؤسسات سِيدنا»، يعرفون تماما الحاكم الفعلي والحقيقي للبلد، وما دونه ليسوا إلا ممثليه. والمسافة بين اتهام ممثلي المَلك واتهام الملك نفسه ليست سوى مسافة امتلاك الكادحين- ات لتنظيماتهم- هن وتحقيق وحدتهم- هن الطبقية وثقتهم- هن في الانتصار. فالحكومة التي جرى انتقادها بشدة من طرف ممثلي الأحزاب السياسية الحاضرة في «أمشاوار» صرَّح رئيسها في بداية ولايته، أن برنامج حكومته هو برنامج صاحب الجلالة.

لكن للأحزاب السياسية البرجوازية المشارِكة في «أمشاوار» رأي آخر. فإلى جانب تحميل ممثلي الدولة محليا مسؤوليةَ ما آل إليه الأمر، تُحمِّل أيضا قسطا من المسؤولة للسكان. قال ممثل الاتحاد الاشتراكي (ماء العينين): «هل لدينا دولة مزاجية، تدعم هذه المنطقة ولا تدعم تلك؟ مؤكد أن الأمر فيه مسؤولية مشتركة». وعن مسؤولية السكان قال ماء العينين: «هناك رؤساء جماعات ينهبون المالية العمومية المحلية بشكل علني، ورغم ذلك تصفقون له وتقولون: ‹موعدنا مع الزرقاء (200 درهم) بعد خمس سنوات›. ومن يبيع نفسه يبيع معه البلاد والتاريخ». وفي نفس الوقت لم يفوت ماء العينين، كونه عضوا في «حزب المعارضة البرلمانية»، الفرصة لتوجيه اللوم إلى الحكومة: «الحكومة الحالية، ولا نقول هذا فقط لأننا في المعارضة، أبانت مرة أخرى على أنها بعيدة كل البعد عن الحس الاجتماعي». وكأن الحكومة الحالية تطبق برنامجا مخالفا لما طبقته الحكومات السابقة، لكن لماء العينين رأي آخر: «الأحزاب التي كانت تُسيِّر الحكومات السابقة، كان أعضاؤها مناضلين، لديهم حسُّ الانتماء وحاملين مشروعا مجتمعيا. الحكومة الحالية، تبيِّن في كل مرة يقع فيها مشكل في البلد، أن أعضاءها تكنوقراط يفكرون وراء الحواسيب ولا حس إنساني أو وطني لديهم أثناء معالجة الملفات التي تُعرض عليهم». ولكن من يتذكر الحكومات السابقة يتذكر خوصصة الصحة والتعليم. ونضالُ كادحي- ات طاطا سنة 2005 من أجل الخدمات الصحية المجانية والجيدة، كان ضد حكومةِ واجهةٍ مكوَّنة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية، فضلا عن أحزاب

التتمة في الصفحة 04

# طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

تتمة ص 03

إدارة (التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية) على رأسها وزير أول تكنوقراطي، هو إدريس جطو.

أما نبيلة منيب، فقد رفعت مستوى النقاش، لتتناول «السياسات النيوليبرالية المتوحشة بانتاجويتها المفرطة ونهب الخيرات والماء وتلويث الهواء والتربة، أدت إلى التصحر وأدت كذلك إلى ظهور العواصف الكبيرة، وإلى ظاهرة الفيضانات. هذه الكوارث ستتكرر وستتطلب منا مجهودا إضافيا لنتمكن من مواجهتها». لكن بعد هذه التوطئة التي لا يرقى إليها الشك، انتقلت منيب إلى ما يهمها بشكل ملموس، كسياسية برجوازية: «غياب إمكانية ربط المسؤولية بالمساءلة، وهناك فساد، وافساد الحقل السياسي، ما أدى إلى غمره بنخب مفترسة وانتهازية، تتقن الربط بين السياسة وسلطة المال والأعمال، وهذا نتج عنه الريع والاحتكار، وعائلات اغتنت... إلخ»، والحل بالنسبة لها هو: «كان من اللازم حل البرلمان وحل الحكومة وتنظيم انتخابات جديدة، تسهر عليها جهات أخرى، وليس هذا التعديل الحكومي البائس».

بالنسبة لنبيلة منيب الحل ليس في القطعية النهائية مع النموذج التنموي القائم، رغم تصريحها: «نقوم بقطائع مع الاختيارات اللاديمقراطية واللاشعبية»، فالقطيعة المطلوبة بالنسبة لها هي في منهجية إقرار تلك السياسات وليس في مضمونها. ما يريده الحزب الاشتراكي الموحَّد هو اتفاقيات تبادل حر متفاوَض حولها بشكل يؤمِّن للرأسماليين المغاربة ولوجا عادلا إلى الأسواق، وتعليما يخدم نفس السياسة الاقتصادية التي يجب أن يتمتع بثمارها كل الرأسماليين، وليس فقط المقرَّبين من القصر... إلخ. أي اختيارات لا تضمن للكادحين- ات «السعادة» بقدر ما «تُقلِّل أسباب تعاستهم» على حد تعبير نبيلة منيب الموفَّق.

## ما هي المطالب التي عبر عنها الشعب في «أمشاوار»؟

جرى التركيز في البلاغ والتقرير الصادر عن «أمشاوار»على مطالب مثل «آليات الإغاثة والتعويض» و»تطوير خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرء مخاطر الكوارث»... إلخ.

طبعا فالمطلب الآني لسكان متضررين من كارثة طبيعية فاقمتها سياسات اقتصادية ظالمة، هي التعويض والبحث عن ملاذ آمن... إلخ، وهو ما أكده محمد الإدريسي (فاعل جمعوي) بقول: «أنا أبحث عن سكن استطيع أن أحس فيه بالأمن والاستقرار، لي ولعائلتي»، وكرره رشيد البلغيتي (أحد المشرفين على المبادرة) بقول: «فالسكان محتاجون إلى حلول

بقلم؛ أزنزار

استعجالة آنية».

لكن طيلة «أمشاوار»، كان هناك مطلب رئيسي يتمحور حول الثروة الأساسية للمنطقة: «الأرض». صرح هؤلاء السكان بما لا يدع مجالا للشك بما يلي: «نحن لدينا ارتباط بالأرض ولن نفرط فيها». وقد تماهى ممثل الاتحاد الاشتراكي مع هذه التأكيد الصريح قائلا: «نعرف تشبث المغاربة بأراضيهم في مناطقهم النائية، ويقولون: «اجلبوا لنا التنمية، ولكن لن أفرط في أرضي».

يُتقن الكادحون- ات الهمسَ في أذن الحاكمين، أو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الأمريكي جيمس سكوت

«المقاومة بالحيلة». فبعد كل عبارة حول التمسك بالولاء للدولة، وهو تمسك برهنت موجات النضال الشعبي أنه هشٌّ جدا، يصرح السكان بما ليس ولا يمكن أن يكون ظرفيا: التمسك بالأرض وعدم التفريط فيها. وما يهم المناضلين- ات العماليين- ات أكثر هو التصريح الثاني (الثابت) وليس الأول (المتغير).

يمثل هذا التمسك بالأرض واحدا من ينابيع قوة الشعب وبأسه. لكن في نفس الوقت تمثل الأرض/ العقار رهان الاستثمار الرأسمالي الخاص الذي تعتبره الدولة (ومعها أحزاب شاركت في أمشاوار) قاطرة التنمية وخالق الثروة، وحسبها يجب تقويض كل العراقيل التي تقف أمام هذا الرأسمال الخاص للولوج إلى تلك الأرض وذاك العقار. لذلك فمهما بلغ عمق التمسك بالولاء للدولة وحرارة مشاعر التوافق الآني بين السكان وبين أحزاب برجوازية شاركت في «أمشاوار»، فإن مسألة الأرض تشكل عقدة التناقض بين السكان من جهة، والدولة وتلك الأحزاب من جهة أخرى.

وبدلا من رفض السياسة العقارية إياها التي تخدم كبار المستثمرين، لم يجد ممثل الاتحاد الاشتراكي (علي ماء العينين) في «أمشاوار» من حل للمسألة سوى تحميل مسؤولية ضياع الأرض للسكان ذاتهم وصراعاتهم حول الإرث، ناصحا إياهم «بتطبيق شرع الله»... وفي نفس الوقت بَسَطَ أمامهم ما ينتظرهم مستقبلا: «ستصبح هذه الواحة بعد عشر سنوات أو عشرين سنة نقطة اقتصادية كبيرة (السياحة وقطاعات أخرى)، ولكن ستكونون فيها خدما».

هذه السياسة الاقتصادية التي تجعل من الأرض مَوردا طبيعيا ومن الإنسان محض مَورد بشري يجب- حسب الدولة- تأهيلهما ليخدما تنمية رأسمالية، هي نفسها التي تدافع عنها الأحزاب المشاركة في «أمشاوار». وكل ما تطالب به هذه الأحزاب، هو نفس ما يوجد في الخطاب الرسمي: «تنمية اقتصادية رأسمالية تنعكس آثارها على شكل عدالة مجالية».

تظل مسألة الأرض إذن هي جوهر التنمية في المنطقة، والسكان واعون بذلك تماما، إذ يؤكدون بأنهم متمسكون بها ولن يفرطوا فيها، في حين أن ما تقترحه الدولة (ومعها الأحزاب المشاركة في «أمشاوار») هو توفير تلك الأرض وما تحتويه من ثروات للرأسمال الخاص، الذي يملك وحده (حسب الخطاب الرسمي) القدرة على الاستثمار وخلق الثروة التي سيستفيد منها السكان «لا محالة» في ما بعد، كما قال ممثل الاتحاد الاشتراكي في أمشاوار (علي ماء العينين): «على التنمية أن تصل؛ وصلت متأخرة، وصلت متعثرة، هذا أكيد». وهذا تصريحُ مثقف برجوازيٍّ غير معني بتأمين قُوتِه اليومي، في حين أن فلاح طاطا الصغير وفقرائها مهتمون بالتنمية التي يجب ألا تصل متعثرة ومتأخرة، لأن كل تعثر وكل تأخر يعني معاناة يومية، على شكل نقص غذاء ووفيات في مستشفيات بدون أطباء ومنعدمة التجهيز... إلخ.

## هل بالإمكان تنمية محلية؟

قدّم المتدخلون باسم السكان شهادات عن وضع الإقليم:

* «السكان بسطاء وأولادهم اضطروا لمغادرة الدراسة للهجرة بحثا عن العمل في المناطق الداخلية...». [حسن آيت اللاح، رئيس جمعية آيت ماتن- دوار القصبة، جماعة تيسينت].

* «واحتنا غنية (ما يقدَّر بـ 40 أو 50 ألف نخلة) ولكنها تنقرض بالتدريج». [حسين الجعفري- مستشار جماعي في جماعة سيدي عبلا أومبارك].

* «هذه المنطقة لم تعد ملائمة تماما للسكن، ولا يمكن إقناع أحد بغير ذلك». [محمد الإدريسي- فاعل جمعوي].

جوابا على هذه الوضع ورد في خاتمة التقرير الأولي الصادر عن «أمشاوار» ما يلي: «خرج المشاركون بتوصيات عملية وخارطة طريق تدفع الإقليم نحو تنمية شاملة ومستدامة، وتأمين مستقبل أفضل لسكانه بعد هذه الكارثة». وعن آلية ذلك قال

التتمة في الصفحة 05

# طاطا: من أجل يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

تتمة ص 04

بقلم؛ أزنزار

رشيد البلغيتي: «إيجاد آلية إقليمية محلية لتتبع السياسات العمومية ورصدها والاقتراح والتاثير فيها».

فهل بالإمكان الحديث عن تنمية محلية بغض النظر عن نموذج التنمية القائم؟ يؤدي منطق المناداة بتنمية محلية إلى الاتفاق مع المنظور العام للدولة، الذي يُشِيدُ بـ»المنجزات الاقتصادية»، وينتقد فقط واقع أن ثمارها لا توزَّع بشكل عادل بين الجهات والمجالات والشرائح الاجتماعية. لكن المشكل في نموذج التنمية ذاته، وفي تلك «المنجزات الاقتصادية» ذاتها. فما يوجد في المغرب (سواء في المجالات الهشة أو غيرها) هو تنمية رأسمالية غايتها إنماء أرباح الرأسماليين ومنحهم جميع الامتيازات والمساعدات لخلق الثروة التي يُوعَدُ الفقراء بأنهم سيستفيدون منها يوما ما.

منظور الدولة للتنمية المحلية واضح، وتُلخِّصه «شركات التنمية المحلية»، التي صادرت أغلب صلاحيات المجالس المنتخَبة، إذ فوضت الدولة جميع الأنشطة غير الإدارية (الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي) لشركات التنمية المحلية تلك، التي تُعتَبر قاطرة لاستفادة الرأسماليين الخواص من الصفقات والمشاريع المحلية. وسبق لمنتخَبين في مجلس مدينة الرباط أن اشتكوا من أن تلك الشركة المحلية كونها «لا تخضع لمحاسبة المنتخَبين».

المطلوب هو الدفاع عن نموذج بديل للتنمية الرأسمالية القائمة بالبلد ككل، نموذج تنمية بديل قائم على إيلاء الأولوية لحاجيات الشعب من تشغيل وتعليم وإسكان وصحة وخدمات اجتماعية عمومية، سياسة اقتصادية تقطع مع رهن اقتصاد البلد للخارج. أما القبول بنموذج التنمية القائم والمطالبة بالاستفادة من ثمارها فهو عينُه نفس ما تدافع عنه الدولة والرأسماليون... طبعا لا ينفي هذا النضالَ من أجل مطالب آنية وذات طابع محلي، ولكن إدراجها في إطار نضال وطني عام من أجل نموذج تنمويٍّ اجتماعيٍّ بديلٍ ضروريٌّ ضرورة تلك المطالَب المحلية. وبدون ذاك النضال العام، ستتبدد النضالات المحلية في مناوشات معزولة وتتمكن الدولة من احتوائها بإجراءات ترقيعية وحتى هزمها بالقمع، كما حدث مع نضال سنة 2005 في طاطا، وانتفاضة سيدي إفني سنوات 2005-2008.

## «أمشاوار» الحالي: تبديد طاقات الشعب في قنوات رسمية

ليس المشكل في مبادرة «أمشاوار» في حد ذاتها، فمثلها مطلوب، ليس في طاطا فقط، بل في كل مناطق المغرب. المشكل في الحدود المفروضة عليها من طرف منظِّميها والأحزاب المشاركة فيها. لم تتعدَّ مداخلات المشرفين والوافدين من ممثلي الأحزاب في «أمشاوار» البالي من أساليب الترافع من أجل إقناع المسؤولين عن تهميش الإقليم ومعاناة السكان.

طالب رشيد البلغيتي من الأستاذ نبيلة منيب «أن تحول كل ما سمعته إلى أسئلة كتابة موجَّهة للحكومة المغربية، حسب القطاعات، كي تُنقذ إقليم طاطا من الوضع الذي يعيشه حاليا»، وطالب الفريقَ النيابي لحزب التقدم والاشتراكية بأن «أن يسند عضد الأستاذة نبيلة منيب، ويطرح هو أيضا أسئلة كتابية وشفوية حول الأمور الاستعجالية».

أما ممثل حزب الاتحاد الاشتراكي، فقد قال بدوره: «على المستوى النيابي، أخبركم أن الأخ شهيد أخبرني بأن الفريق الاشتراكي في مجلس النواب، طلب رسميا في مراسلة باجتماع عاجل للجنة الداخلية ولجنة القطاعات الإنتاجية ولجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والتنمية المستدامة. موضوع هذا الاجتماع هو تدارس الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة آثار الفيضانات وإنصاف والمتضررين والاحتياطات المتخذة لمواجهة فيضانات أخرى محتملة». لكنه في نفس الوقت أشار إلى ما يعيق هذا المسعى: «إكراهات المؤسسة التشريعية والمضايقات التي تتعرض له فِرق المعارضة، والأغلبيات المخدومة في التصويت على بعض القرارات وسحب بعض التعديلات... إلخ». كما طالب السكانَ باستعمال «حقهم الدستوري» بتوجيه عرائض، مؤكدا أن «الأمر محضٌ إجراء شكلي، ولكن على السكان أن يقوموا به». وتسائل «لماذا»؟ مجيبا: «لأنه ما يخوله لي القانون». وهو تعبير عن استراتيجية العمل السياسي لدى الحزب والذي يُطلَق عليه عادة: «حسب القوانين الجاري بها العمل».

مسعَى جَعْلِ الاستياء والنضالي الشعبيين مجرد سندٍ للأحزاب البرجوازية واضح تماما في مداخلة ماء العينين. فبالنسبة له «قوة الضغط الاحتجاجي» ليست إلا عنصرا ضمن «السياسة العمومية» وليست نضالا ضدها، في حين تشكل «القوة الاقتراحية» عنصرَها الثاني. أي أن النضال يجب أن يخدم العمل البرلماني لتلك الأحزاب، وليس العكس. وقد برهن ماء العينين على ذلك صراحة، حين برَّر غياب عبد الرحيم شهيد (رئيس الفريق الاشتراكي في البرلمان) عن «أمشاوار»، بقول: «أخوكم عبد الرحيم شهيد، تعذر عليه الحضور، لأن الأمر كان بين خيارين: أحيانا النائب البرلماني عندما عندما يتعلق الأمر بانخراط شخصي في قضية من القضايا تتجاوب مع انتمائه الحزبي، فيمكن له أن يختار، ولكن عندما يكون رئيسا للفريق النيابي فكان عليه أن يحضر جلسات خاصة بقانون المالية؛ أولا نظرا لأهمية هذا القانون، وثانيا لأن الانخراط في هذه المبادرة هو انخراط حزبي وكل من جاء ينوب عن الأخ عبد الرحيم فسيؤدي ما عليه من دور في هذا النقاش»... لكن قانون المالية هو القانون الذي يكثف مجمل سياسة الدولة المبنية أساسا على حفز القطاع الخاص (الرأسماليون) ودعمه بشتى صنوف الإعانات والتحفيزات، في حين يخصُّ الكادحين- ات بالضرائب ودُريهمات إحسانٍ تسمى حماية اجتماعية. لقد كان رئيس الفريق الاشتراكي أمام خيارين، وقد اختار أولويته؛ إذ فضل الحضور لنقاش قانون دعم الرأسماليين، وأرسل نائبا عنه ليحضر نقاش معاناة الكادحين- ات ومطالبهم- هن.

وقد ردَّت نبيلة منيب (الحزب الاشتراكي الموحَّد) على فكرة ممثل حزب الاتحاد الاشتراكي، قائلة: «الذي يقول علينا أن نستعمل العرائض. العرائض مضيعة للوقت. قُدمت عرائض حول نزع وسلب الأراضي، فيها عدد التوقيعات المطلوب: 50 ألف موقِّع، ومسجَّلين في اللوائح. ولا شيء، ولا من مجيب». وفي نفس الوقت شرَّحت وضع تلك المؤسسات التي طلب منها رشيد البلغيتي أن تنقل إليها شكاوي السكان عبر أسئلة كتابية: «هناك مشكل بنيوي على مستوى طبيعة النظام وغياب الديمقراطية؛ أي هناك استبداد وغياب إمكانية ربط المسؤولية بالمساءلة، وهناك فساد، وإفساد الحقل السياسي»، وشرَّحت بشكل موفَّق سياسات «هذه الدولة التي تحارب الديمقراطية»، لتخلص إلى أن المغرب «دولة محكومة خارجية، وتطبق التوصيات الخارجية المملاة من المؤسسات المالية التي تتحكم في بلادنا».

## تفادي النضال الشعبي حرصا على «الاستقرار السياسي»

لماذا إذن كل هذا الإصرار على سلوك طريق مسدود؟ لماذا التركيز على الترافع لدى مؤسسات دولةٍ، صرَّحت المتواجدة في إحداها (البرلمانية نبيلةُ منيب) بأن «لا من مجيب»، في حين عدَّدَ الآخرُ (ماء العينين عن الاتحاد الاشتراكي) إكراهات السياسة التشريعية داخل تلك المؤسسات؟ يبقى التفسير الوحيد الممكن، هو خوف هذه الأحزاب مما يَحْبَل به الوضع الاجتماعي في طاطا من إمكان تفجر نضال شعبي شبيه بما عرفته سنة 2005، وإفني بين سنوات 2005 و2008 وفي الريف سنة 2017... إلخ.

صرح ممثل الاتحاد الاشتراكي (علي ماء العينين) غاضبا: «هؤلاء مواطنون على الدولة أن تحتويهم...». وبعدَ أن شخصت نبيلة منيب سياسة الدولة الاقتصادية، كانت خلاصتها عبارة عن تساؤل: «ما هو الحل؟». وكان جوابها: «هناك حاجة لتجديد الوطنية والانتماء للوطن وحب الوطن».

يبدو إذن أن هؤلاء الساسة، وهُم ساسةٌ برجوازيون وإن لبسوا رداء المعارضة، مرتعبون مما ستؤدي إليه سياسات الدولة، ليس فقط من آلام تلحق الشعب برمته، ولكن مما ستستثيره تلك السياسات وهذه الآلام من هَبَّاتِ نضال شعبي، تهدد أساس المجتمع الرأسمالي الذي يستفيد منه الحاكمون احتكارا، وتطالب تلك الأحزاب البرجوازية المعارِضة بإشراكها في مؤسسات الحكم وبتمكين أقسام الرأسماليين الذين تمثلهم تلك الأحزاب من فرص الاغتناء الاقتصادي.

هذا هو السبب الرئيس الذي يجعل تلك الأحزاب، ومعها مُنظِّمو «أمشاوار»، تحرص على توجيه الاستياء الشعبي الكامن في طاطا نحو القنوات الرسمية، بدل حفزه ليتحول إلى نضال شعبي، على غرار ما عاشته طاطا سنة 2005 مع مخيم المرضى والمهمَّشين.

لكن لماذا سيحرص الكادحون- ات على استقرار

التتمة في الصفحة 06

# طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

تتمة ص 05

بقلم؛ أزنزار

سياسي يؤَمِّن شروط مراكمة الأرباح لأقلية من الرأسماليين، بينما يحكم على الملايين بالعيش بؤسا والموت يأسا. يُدرك الساسة البرجوازيون، أن سياسات الدولة هي التي تهدد ذلك الاستقرار، لكن بدل حفز النضال ضدها، فإنهم يفضلون توجيه التحذيرات للدولة بأن سياساتها تهدد الاستقرار وفي نفس الوقت فرضِ حدود على الكادحين- ات كي لا يتعدى نضالهم- هن سقف مؤسسات نفس الدولة التي تضطهدهم وتقمعهم، وكي لا يتجاوز نفسَ المجتمع الرأسمالي الذي يحكم عليهم بالموت جوعا أو داخل أروقة مستشفيات بائسة...

إن الاستقرار السياسي للبلد عبارةٌ فارغة. فالبلد تسكنه ملايين الكادحين- ات وفي نفس الوقت قلة قليلة من الأثرياء الرأسماليين. واستقرار هؤلاء رهين بخراب عيش الأولين ونزع ملكيتهم- هن واستغلالهم- هن في المعامل والمزارع وشتى أماكن العمل. لن يتمكّن الكادحون- ات من تأمين استقرارهم- هن الاجتماعي إلا إذا تمكّنوا من زعزعة استقرار الرأسماليين ودولتهم؛ أيْ توقيف آلية استغلال البشر واستنزاف الطبيعة التي تُدر الأرباح عليهم. لذلك إذا أراد الساسة البرجوازيون الذين حضروا «أمشاوار» أن يكونوا منطقيين، وأن يكونوا فعلا ممثِّلين منسجمين حتى النهاية للسكان الذين استقبلوهم بحفاوة في طاطا، فعليهم ألا يكذبوا على هؤلاء السكان، ويخبروهم بأن مؤسسات الدولة لم تُحدَث لخدمة مصالحهم، بل لخدمة مصالح الأقلية الرأسمالية. وآنذاك فقط سيأخذ معناهُ الصحيح تصريحُ ممثلِ الاتحاد الاشتراكي (ماء العينين)، حين خاطب الحاضرين في «أمشاوار»، قائلا: «إذا لم تهتموا بأموركم، لا تبحثوا عن أحد آخر يقوم بذلك»، لكنه ناقض هذا التصريح حين قال: «أقول لكم إنكم وضعتم اليد في من يمكن أن يكون رسولكم في مجموع التراب الوطني». وتفسير هذا التناقض هو رعب الساسة البرجوازيين من اهتمام الكادحين- ات بأمورهم- هن بأيديهم- هن.

## مطالب برجوازية في محفلِ شعبي

لم يقتصر الأمر على محاولة هذه الأحزاب تحويل الاستياء الشعبي نحو قنوات رسمية، بل تعداه إلى تحميله مَطالبا تخص تلك الأحزاب المعبِّرة عن طموحات أقسام من الرأسماليين، تلك الأقسام المتضررة من احتكار ما تسميه هذه الأحزاب «المخزن الاقتصادي»، للسلطة وفرص الاغتناء الاقتصادي.

وليس هذا بغريب ولا بجديد. فلأن هذه الأحزاب تفتقد تلك القوة القادرة على فرض تلك المطالب على الدولة، فإنها تستغل أي نضال شعبي من أجل جعله مطية لإيصال مطالبها إلى الدولة، وفي نفس الوقت ضبط ذلك النضال في حدود لا تهدد نفس المجتمع البرجوازي الذي تريد تلك الأحزاب الاستفادة منه.

القوة الوحيدة القادرة عل فرض المطالب هي الطبقة العاملة ومفقَّرو- ات المدن والقرى. والأحزاب البرجوازية واعيةُ ذلكَ كلَّ الوعي، لذلك تعمل جاهدة على استثمار تلك القوة لفرض المطالب البرجوازية عينُها. ولن نجد أفضل تعبير عن ذلك من قول نبيلة منيب: «علينا أن نكون مستعدين لتأسيس جبهة شعبية للنضال، ونضم معنا المثقفين ونُحملهم المسؤولية، والنقابيين والجمعويون، والسياسيين الأنقياء... لكي نكون موحدين ونكون قادرين على الدفاع عن بلادنا. لأنه أمام سلطة مفرطة تلزمك سلطة مضادة للضغط كي يحصل «العبور نحو الديمقراطية»... إن وظيفة «سلطة النضال المضادة» بالنسبة لنبيلة منيب هي «تأمين العبور نحو الديمقراطية»، وهذه الأخيرة ليست إلا تغطية لمطلب تلك الأحزاب البرجوازية تقاسُمَ السلطة مع الملكية. أما نصيب الكادحين- ات من ذلك العبور فلا يتعدى ما أسمته منيب: «إذا لم نتمكن من تحقيق السعادة، فعلى الأقل نقلل من أسباب التعاسة»، وهو عينُه ما تقوم به الدولة في إطار «الحماية الاجتماعية»؛ سياسة إحسانية «تقلل أسباب التعاسة»، لأن شرطَ تحقيق السعادة هو القضاء على المجتمع المسبب للتعاسة؛ أي المجتمع الرأسمالي، وهو ما لا تريده ولا تسعى إليه نبيلة منيب.

إنها لمفارقة تفقأ الأعين شهدناها في «أمشاوار»: كادحون- ات يطالبون من ساسة برجوازيين حَمْلَ مطالبهم- هن إلى المركز، وساسة برجوازيون يطلبون من الكادحين- ات أن يكونوا «قوة ضغط احتجاجي» لمساندة «قوة الساسة البرجوازيين الاقتراحية» داخل البرلمان، و»سلطة نضال مضادة» تؤمن لأولئك الساسة البرجوازيين «عبورا نحو الديمقراطية» يمنحهم نصيبهم من سلطةٍ يحتكرها القصر. ولكن هذه المفارقة ستنعدم حين سيتمكن الكادحون- ات من تحقيق استقلالهم- هن السياسي عن أولئك الساسة البرجوازيون، حين يمتلكون حزبهم- هن الاشتراكي؛ حزب الطبقة العاملة الذي يقود فقراءَ البلد في المدن والقرى.

## قصور المقاربة القانونية

ركَّزت مداخلات عديدة على مشكل الإطار التشريعي للعقار. صرح حسن آيت اللاح (رئيس جمعية آيت ماتن- دوار القصبة، جماعة تيسينت): «لدينا مشكل كبير في العقار، فلا يمكن لقوانين حي أكدال بالرباط أن تسري علينا هنا. فلدينا مشكل كبير في رخص البناء، فمساطر الحصول عليها مقعدة وتكاليفه غالية». وعلى غراره قال ممثل الاتحاد الاشتراكي (ماء العينين): «إن قوانين التعمير جامدة، وما يمكن تطبيقه على حي الرياض، لا يمكن تطبيقه على دوار أديس». لكن قوانين التعمير ليست إلا ترجمة لمصالح الرأسماليين في مجال العقار. فكما يتضرر كادحو- ات طاطا من تلك القوانين، يتضرر أيضا فقراء الرباط منها. وقوانين التعمير والعقار، في كل جهات البلد، كلها موجَّهة لدعم الرأسماليين سواء في قطاع البناء، أو في القطاعات الأخرى (الفلاحة والسياحة والصناعة والمناجم...). وهدفها واحد: تسهيل ولوج الرأسماليين إلى الأرض والاستيلاء عليها واستغلالها. لذلك فإن المقاربة القانونية الحريصة على تعديل القوانين وملاءمتها مع الأوضاع المحلية، تظل قاصرة ما لم تستحضر المصالح المادية والطبقية التي تخدمها تلك القوانين.

نفس الشيء في ما يخص قانون الكوارث. صرح ممثل الاتحاد الاشتراكي (ماء العينين) قائلا: «السياسات العمومية في المغرب منذ 2001، بدأت تهتم بضرورة سن قوانين لها علاقة بالكوارث الطبيعية. آخر قانون 110.14 تم تفريغه من محتواه». وطالب رشيد البلغيتي (أحد منظمي «أمشاوار») بتعديل نفس القانون «لأنه لا يجيب على حاجيات السكان».

لكن هل يتعلق الأمر فقط بمراجعة القانون، أم بروح ذاك القانون ذاته؟ فهذا القانون الذي حظي بمديح من البنك الدولي، قائم على منظور «التأمين البَعْدي» وليس على «الاستباق والوقاية القَبْليين»، هكذا تتحول مآسي الناس الناتجة عن الكوارث إلى فرص مراكمة أرباح لشركات التأمين. بدل تعزيز منظومة الوقاية والتوقع، يتحدث البنك الدولي عن مشاريع مموَّلة بقروض غايتها: «تقليص مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة المالية على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية للسكان المستهدَفين... ومساندة نظام مبتكر للتأمين ضد مخاطر الكوارث يُغطِّي القطاعين العمومي والخاص. منح البنك الدولي للمغرب قرضا بمقدار 200 مليون دولار بتاريخ 20 أبريل 2016، لتمويل برنامج «الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث والصمود في المغرب»، الذي يهدف إلى «تحسين المرونة المالية للأسر والشركات المغربية ضد الكوارث الطبيعية والبشرية».

تبنت الدولة هذا المنظور القائم على «التأمين»، وهو ما أثنى عليه البنك الدولي بقول: «اعتماد نظام مبتكر للتأمين ضد المخاطر في 2018 (القانون رقم 110-14) الذي أصبح نافذاً في يناير 2020. واستحدث القانونُ آليةَ تأمين خاصة تغطي نحو تسعة ملايين شخص وأنشأ صندوقاً عاماً (صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية) منفصلاً عن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ومُوجَّهاً لمساندة الأسر الأشد فقراً والأكثر احتياجاً (التي يقدَّر عددها بنحو ستة ملايين شخص). وتُقدِّم الآليتان الخاصة والعامة للتأمين مجتمعتين نحو 100 مليون دولار تعويضاتٍ للمتضررين كل عام». طبعا ستكون «شركات التأمين» هي المستفيدة الأولى من هذه الآلية، وهو ما أقره البنك الدولي عند حديثه عن اعتماد المغرب لقانون رقم 110-14 حول «إدخال نظام تأمين ضد مخاطر الكوارث سنة 2016»: «يضمن التغطية للأسر والشركات من خلال أقساط إضافية تتلقاها وتديرها شركات التأمين الخاصة».

إنه نفس منظور «الحماية الاجتماعية المعممة»، وقبلها «التغطية الصحية»: تخصيص الدولة للفقراء، الذين لا يشكلون سوقا مُغرية، «صندوقَ تضامن ضد الوقائع الكارثية» يُموَّل في جزء منه عبر مُخصص مالي من ميزانية الدولة، والجزء الآخر عبر عائدات رسوم شبه ضريبية تسمى»ضريبة التضامن» ضد الوقائع الكارثية، المحدَث بموجب مرسوم صادر بتاريخ 30 سبتمبر 2019، القاضي باقتطاع نسبة 1% من الأقساط أو الأقساط الإضافية أو الاشتراكات المؤداة بموجب عقود

التتمة في الصفحة 07

# طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

تتمة ص 06

بقلم؛ أزنزار

التأمين ذات الصلة بعملية التأمين غير التأمين على الحياة. والغاية تجميع عديمي- ات القدرة الشرائية في صندوق من أجل إنشاء قدرة شرائية جماعية موجهة نحو صناديق شركات التأمين.

لذلك، فالحديث عن مراجعة القانون 110.14 ليس إلا قبولا بروحه ومنطقه النيوليبرالي، مع المطالبة بمراعاة أوضاع أشد الكادحين- ات فقرا وأشد الجهات هشاشة، وهو نفس ما قامت به مثلا فيدرالية اليسار بفكيك حينما طالب مكتبها السياسي يوم 10 مارس 2024 ب»استثناء فكيك من الشركة الجهوية للشرق لتدبير الماء نظرا لخصوية المنطقة». في حين يقتضي المنطق السليم (أي المنطق الطبقي المناصر للكادحين- ات) مطالبةً بالغاء ذلك القانون وسن سياسة عمومية تستبعد القطاع الخاص (الرأسمال) من تدبير الكوارث، لأن ذلك الرأسمال هو نفسه سبب يفاقم آثار تلك الكوارث.

## النقابة العمالية و»أمشاوار»

دور النقابة العمالية هو حفز النضال العمالي ومد أواصر التضامن مع النضالات الشعبية. هذا مُفتقَدٌ في المغرب. ففي كارثة زلزال الحوز، اكتفت النقابات العمالية في المغرب بالمناداة بضرورة «التآزر الوطني» وانخرطت في قوافل التضامن، وهذه الأخيرة مطلوبة، ولكنها ليست كافية لحفز النضال الشعبي ضد دولة فاقمت سياساتُها آثار كارثة الزلزال.

تظل النقابات العمالية في المغرب في ذيل ما تقوم به التنظيمات السياسية البرجوازية، بل والدولة. وفي ما يخص طاطا وكارثة الفيضانات التي لحقتها، عقدت «لجنة نداء طاطا» يوم 28 سبتمبر 2024 لقاءا مع الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، الميلودي موخاريق، مرفوقا بميلود معيصد عضو مكتب مجلس المستشارين عن الفريق البرلماني للنقابة وبقيادات من جهة سوس ماسة ومسؤولين قطاعيين.

وافقت قيادة النقابة العمالية (الاتحاد المغربي للشغل) على المنظور الترافعي الذي انبنت عليه مبادرة «نداء طاطا»، وكلَّفت المستشار البرلماني ميلود معصيد عضو الفريق البرلماني للنقابة بالتنسيق مع منسق لجنة «نداء طاطا» قصد تقديم مقترحات لتعديل القانون 110.14 أو تقديم مقترح قانون بخصوص الكوارث والتأمين عليها ومساطر وآليات تعويض ضحاياها. إضافة إلى الانخراط في «المجهود الإغاثي بتنسيق مع المجتمع المدني والإدارات المعنية كي تصل المساعدات إلى مستحقيها»، كما ورد في بلاغ «لجنة نداء طاطا».

## لا بديل عن النضال العمالي والشعبي

يهتم المناضلون- ات العماليون- ات بمبادة «أمشاوار»، لأنها تمثل صورة مصغَّرة عما يمكن أن ينطلق من نضالات شعبية مستقبلا، نضالات كادحين- ات تتدخل فيها قوى سياسية تدافع عن مصالح طبقية مغايرة لمصالح الكادحين- ات، أي مصالح البرجوازية أو أقسام منها، حيث الهيمنة الأيديولوجية والسياسية لتلك الأحزاب تؤمِّن لها توجيه تلك النضالات نحو مبتغاها كأحزاب برجوازية. وفي نفس الوقت يمثل «أمشاوار» نموذجا لمبادرة تُطلَق من فوق ولكن لا أحد يضمن مستقبلها، ما يجعل الأحزاب البرجوازية المتدخلة فيها حريصة على توجيهها نحو القنوات الرسمية والعمل الترافعي والقانوني. لا شيء مضمون... كل الاحتمالات مفتوحة، ودور المناضلين- ات العماليين- ات هو التدخل بحزم وهِمَّة من أجل انطلاق المارد الشعبي من قمقمه المحبوس فيه لعقود.

يدل تصفيق كادحي- ات طاطا على مداخلات ساسة برجوازيين داخل «أمشاوار»، فضلا عن إعلانهم- هن تمسكهم- هن بالولاء المُطْلَق لرئيس الدولة، على أن هؤلاء الكادحين- ات فقراء لوعي أسباب كدحهم- هن، وأيضا عن فقرهم- هن إلى وعي قوتهم- هن الكامنة في النضال والوحدة والتنظيم. ولكن هذا الضعف كله لا يخفي الاستياء الشعبي المتنامي في صفوفهم- هن، استياء أصاب الدولة بالخوف فحاولت منع «أمشاوار»، وأصاب الساسة البرجوازيين الحاضرين في «أمشاوار» بالرعب، فتوسلوا كادحي- ات طاطا كي يوجهوا استياءهم- هن نحو القنوات الرسمية والاقتصار على رفع الشكاوى إلى هؤلاء الساسة لينقلوها إلى المركز.

على غرار الدفق الشعبي من أسفل الذي تضامن مع ضحايا كارثة زلزال الحوز السنة الماضية، تكفل السكان بإنقاذ أنفسهم، في حين كانت الدولة غائبة. قال حسن الجعفري (مستشار جماعي في جماعة سيدي عبلا أومبارك): «لمدة أربعة أيام لم نرَ أحدا، باستثناء عون السلطة/ المُقَدَّمْ. لمدة أربعة أيام اشتغلنا بالمحركات لتفريغ المنازل من المياه. ساعدَنا في الأمر أحدُ عناصر الوقاية المدنية، هو من أبناء الدوار، لم ينم لمدة 4 أيام». لقد برهن السكان أنهم ليسوا في حاجة إلى الدولة القائمة حاليا. وكل المبادرات التي يقومون بها تشكل دليلا على قدرتهم على تسيير أمورهم بأنفسهم، وبوادرا على سلطة شعبية يمكن أن تتشكل مستقبلا.

قدَّم كادحو- ات طاطا آيات من البطولة والنضال الشعبي سنة 2005، وتَظهر بوادر تكرار تلك البطولة في الوقفات الاحتجاجية التي تخترق قرى طاطا ضد تقاعس الدولة عن التدخل لإنقاذهم وتخفيف آثار الفيضانات.

يُعتبَر نضال كادحي- ات طاطا سنة 2005 من أجل الخدمات الصحية العمومية المجانية والجيدة، نبراسا للاقتداء وفي نفس الوقت لاستنتاج عِبَرِ نضالٍ لم يتمكَّن من تحقيق مجمله مطالبه، من أجل تجاوز نقاط قصوره لضمان نصر أي نضال مستقبلا .

المطلوب هو عقد «أمشاورات» في كل قرى وبلدات إقليم طاطا. كل «أمشاوار» ينتخب ممثليه الذين سيحضرون في «أمشاوار» عام مُمركَز. وكل القرارات يجب أن تُتَّخذ داخل أمشاورات القرى والبلدات بكل ديمقراطية، مع حرص شديد على حضور النساء وحقهن في التمثيل والنقاش والاقتراح والتصويت.

شباب طاطا، من طلاب ومعطلين وعمال، ومن كل صنوف الكدح، ونساؤها، مقبلون ومقبلات على كفاحات لأن عيون الرحمة لدى المسؤولين عن الوضع عيونٌ عمياء، وكثرة الوعود والكلام الجميل مجرد تقنية آنية لتجاوز الفترة الحرجة حيث لا تزال آلام المصائب تهز الأعماق. لذا يجب التزود من كفاحات الماضي بدروسها هذه بعضها:

- يمكن عند اعتبار مصلحة الكادحين توحيد جهود أطراف وتنظيمات عديدة متنوعة، تبدو من زاوية نظر أخرى غير قابلة للتلاقي. يجب تغليب منطق النضال المشترك دون عصبية تنظيمية ولا ادعاء احتكار الحقيقة والصواب. تجميع كل القوى الساعية إلى تحسين الوضع وتغييره شرط أول لا غنى عنه.

- أشكال النضال الميدانية وحدها كفيلة ببناء القوة الجماهيرية التي ظلت من قبل مشتتة، وهي القادرة دون سواها على الضغط الفعلي من أجل انتزاع المطالب. أساليب المراسلات إلى الجهات العليا، وما يسمى «الترافع»، لا يمكن أن تكون في أحسن حال سوى أداة ثانوية للتعبئة، وتبديد الأوهام الملازمة لكل حركة ابتدائية، وليس سبيلا لبلوغ الأهداف.

- الجماهير الشعبية تنخرط في النضال عندما يكون المطلب واضحا، والجهود التنظيمية موحدة. ويزداد هذا الانخراط عند تسيير النضال بشكل ديمقراطي مباشر. وفي هذا المضمار يجب العمل لسد أوجه النقص التي لازمت تجربة هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. رغم الطابع الديمقراطي الظاهر لعمل الهيئة، إذ تمثلت فيه معظم التنظيمات المحلية، ظل ناقصا. فأغلب الاجتماعات جرت بين الممثلين المنتدَبين إلى الهيئة، يقررون الخطوات النضالية ويعينون الأجهزة الساهرة على تنفيذها. وينفرد أعضاء الهيئة بتقييمها بعيدا عن السكان، مكتفية بإبلاغهم بالقرارات المتخذة. يجب العمل على ضمان مشاركة السكان المباشرة بعقد الاجتماعات العامة بشكل مكشوف وجماهيري، كيفما كان موضوعها (تقرير خطوة نضالية،كيفيات تنفيذها، تقييمها).

- كان للنقابات دور فوقي في تأسيس هيئة النضال الشعبي في طاطا، لكن لا تعبئة واحدة في صفوف المنخرطين في النقابات، وفي صفوف الشغيلة بشكل عام، لنقاش أسباب الاحتجاج والانخراط في الخطوات النضالية. يستدعي هذا الوضع من المناضلين النقابيين في المنطقة النضال من أجل أكبر انخراط لنقاباتهم في كفاح السكان، ومن أجل توسيع أفق النضال النقابي ليتجاوز المطالب المهنية الفئوية إلى مجمل مناحي الحياة، وبمقدمتها الخدمات العامة.

- تميز حراك 2005 في طاطا بالحضور القوي للنساء، مُضفياً عليه طابعا شعبيا حقيقيا، جعل حتى غير المشاركين يتعاطفون. لكن هذا الحضور القوي لم ينعكس في قيادة النضال، حيث لم توجد

التتمة في الصفحة 08

# طاطا: من أجل أمشاوار يحفز الكامنَ في الشعب من استعداد نضالي

تتمة ص 07

بقلم؛ أزنزار

حتى امرأة واحدة في هيئة الدفاع عن مجانية وجودة خدمات الصحة. يبين هذا عيب تهميش النساء داخل التنظيمات المكونة للهيئة من جهة، والحاجة إلى أشكال تنظيم ديمقراطية فعلا يكون فيها للنساء مكانة مناسبة لدورهن النضالي. بقدر ما يكون تسيير النضال ديمقراطيا بقدر ما يجذب مزيدا من الجماهير، وبمقدمتها النساء.

- رغم أن احتجاج الجماهير الشعبية موجه ضد النتائج المباشرة للهجوم النيوليبرالي، لم تكن تلك الجماهير واعية بأصل البلاء، ولا تربط الهجوم على مجانية خدمات الصحة بما يتعرض له التعليم وسواه من القطاعات الاجتماعية من تدمير، وبتفشي البطالة، وبغلاء المعيشة، وبما يجري في «المؤسسات المنتخبة»، وبأشكال القمع التي تواجه بها الدولة مطالب الناس المقهورين، وبوجه عام بالطريقة التي تسير بها شؤون البلد. ثمة حاجة ماسة، والحالة تلك، إلى عمل توعية وتثقيف شعبي يفتح أعين الكادحين ويزيد أهدافهم وضوحا، ويطور درايتهم النضالية. يجب خلق فضاءات يلتقي فيها الناس الأكثر انشغالا بسبل تحسين الوضع وتغييره، ليناقشوا ويتعلموا. مقرات جمعيات ونقابات وقوى يسارية، نوع من هذه الفضاءات، فضلا عما تتيحه تكنولوجيا التواصل من إمكانات يمكن استعمالها لأهداف النضال.

- الأوضاع الاجتماعية المحلية المزرية لمختلف الشرائح الشعبية، من شغيلة وصغار تجار وصغار منتجين وعاطلين وربات بيوت، ما هي إلى نتيجة لسياسة عامة تضعها الدولة البرجوازية بتوجيه من الدوائر الاستعمارية الجديدة التي تستنزف مقدرات المغرب وموارده بسبل متعددة متنوعة. وبالتالي فالنضال من أجل حياة لائقة للجميع يتطلب نضالا إجماليا ضد السياسة البرجوازية/الاستعمارية. من بوابات هذا النضال الاهتمام بالحياة السياسية المحلية، بمراقبة عمل المجالس المحلية، ورصد حاجات السكان المباشرة، وتتبع عمل برلماني المنطقة، وعامة الحياة السياسية، ودور مختلف الأحزاب. يفضي هذا الاهتمام إلى صوغ مطالب تتناول مختلف مناحي الحياة.

طبعا يستلزم هكذا اهتمام بالشأن العام أدوات تنظيمية قد تكون لجان أحياء أو دواوير أو تنسيقيات، فالحاجة أم الاختراع. المبدأ هو الفعل الشعبي الديمقراطي المباشرة، بإيجاد صيغ انخراط واسع بديلا عن أشكال الإنابة والتوكيل وممارسة الوصاية والمصادرة الفوقية للمبادرة.

الاستفادة من الرصيد النضالي لطاطا ونواحيها، وتنظيم الفعل الشعبي بنحو ديمقراطي من أسفل، وفق رؤية استراتيجية واضحة، هذا سبيل أهالي المنطقة إلى تحسين ظروف حياتهم، سيرا نحو تغيير شامل وعميق. وغير هذا، من أساليب الشراكة مع الجهات الرسمية والمتعاونين معها شعوذةٌ سياسية قد تفيد وصوليين لكنها ستسهم في تأبيد أوضاع الافقار و الحكرة.

# أمشاوار طاطا (حوار)

**بعد كارثة فيضانات طاطا وما ترتب عنها من خسائر في الأرواح والأملاك، بدأ الاحتجاج يتململ، وكانت النساء في مقدمته. صدر «نداء طاطا» ونُظمت مبادرة نقاش مع السكان، أُطلق عليها «أمشاوار»، مبادرة حضرها إلى اجنب السكان برلمانيون- ات وحقوقيون- ات وصحافيون- ات وجمعويون- ات. لإلقاء الضوء على هذه المبادرة، أجرت جريدة المناضل- ة حوارا مع أحد الحاضرين. هذا نصه:**

**********

**سؤال: شاركت في «مبادرة أمشاوار»: ما الأجواء التي مر فيها التجمع؟ هل تفاعل السكان بمشاركة نشطة؟ ما أهم ما يلح عليه المشاركون- ات من السكان؟ ما طبيعة الأحزاب المشاركة؟ هل المشاركون- ات أغلبهم من فئة المثقفين أم شارك السكان غير المتمدرسين؟ هل شاركت لوحدك من الدوار؟ وهل بعلم باقي السكان؟**

الجواب: شاركت رفقت أحد سكان الدوار، حضوري كان ليوم واحد. أنا منخرط في إحدى المجموعات الواتسابية التي كانت تناقش التحضير للتجمع.

كان النقاش في أمشاور حرا. تناول المتدخلون- ات الفيضان ونتائجه وتعامُل السلطة مع الخسائر وإقصاء البعض في إحصاء المتضررين وأمور أخرى لها صلة بأوضاع الاقليم.

**سؤال: ما حجم مشاركة النساء والشباب وما رد فعل السلطة وتعاملها؟**

جواب: قامت الدولة بمحاولات هدفها التضييق وإضعاف نجاح التجمع، قامت بوضع عدة حواجز للدرك في الطرق المؤدية إلى دوار «توڭ الريح» مكان انعقاده. شخصيا مررت على حاجزين للدرك (المسافة حوالي 75 كلم).

يمكن القول أن المستوي الثقافي للمشاركين ات كان متوسطا، لكن النقاش كان مفتوحا حيث تطرق لعدة أمور مثل أساليب السلطة لنشر الخوف في صفوف السكان، حيث قامت بتعبئة الشيوخ والقياد لدفع الناس لعدم المشاركة.

حضرت منذ البداية بحضور شخصيات برلمانية وحقوقية وصحافية. ناقشت معهم، وقلت بأن المبادرة جيدة لكنها متأخرة، بل إننا في طاطا في حاجة إلى مبادرات عديدة في المستقبل القريب للاحتجاج نظرا لما تعاني طاطا من تهميش على جميع المستويات مثل الخوف الذي بكبح السكان، ومشكل غلاء فاتورات الماء والكهرباء ومشكل وادي درعة ومشكل رخص البناء وإعادة حفر الآبار التي ردمها الفيضان.

**ما تقييمك للمبادرة؟**

المبادرة جيدة لكن المطلوب أن يكون هناك أمشاوارن وليس أمشاوار واحد. نتمنى أن تكون المبادرة بداية لتحرك ضد السياسة المخزنية التي يعاني منها سكان طاطا وأن يتحرك المناضلون في طاطا والقيام للاحتجاج ضد ذلك.

بالنسبة للحضور: مع تسجيل غياب سكان مدينة طاطا المركز، أغلبه جاء من دووايز: تيسينت، أڤا يغان، توڭ الريح، تيغرمت، أڤا، إڭضي، القْصْبْةْ، إرحالن... أغلبهم كادحون- ات.

رفضت السلطة منحهم الترخيص ومنعتهم من استغلال مركب ثقافي، وكل ما له صلة بأمشاور كان خطا أحمر، وهذا طبيعي فالسلطة لن تسمح أن تأتي وجوه معروفة والالتقاء بالسكان.

# اعتقال ومحاكمة منجمي بني تجيت: قمة الظلم

عبد الصادق بن عزوزي- بني تجيت

أن تجد شبابا في ربيع العمر تضيع زهرة حياتهم خلف القضبان لا لشيء سوى كفاحهم من أجل لقمة عيش مريرة في وطن جدرانُه العطالة و التشريد، فتلك قمة الظلم! أي ذنب اقترفه هؤلاء الشباب عندما دفع بهم الفقر وانعدام فرص الشغل للصعود نحو الجبل، نحو آبار الموت والأهوال بحثا عن كيلوغرامات من معدن الرصاص والزنك يجنون من بيعها دراهم معدودة تمكنهم من الاستمرار في الحياة لا غير... ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها متهمين بالعمل في المناجم وبيع المعادن أو شرائها بدون سند قانوني والتجمهر غير المرخص والتمرد ورشق القوات العمومية بالحجارة... وغير ذلك من التهم التي يجيد مسؤولونا الكاذبون صياغتها وتزويقها وتنميقها.. ولا يجيدون غير ذلك .

هذا حال عدد من شباب بني تجيت المعتقلين بسجن وجدة أو سجن بوعرفة على إثر الأحداث الاجتماعية الأخيرة التي شهدها القطاع المنجمي بالبلدة، والمتمثلة في تمرد مئات العمال المنجميين والعاطلين عن العمل واحتلالهم لبعض المناجم واستغلالها فترةً من الزمن انتهت بتظافر جهود البورجوازية المنجمية والسلطة معا في تطبيق عملية التجويع الصارمة على العمال لإرغامهم على إخماد تمردهم... وقد كان هذا التمرد من جهة أولى، نتيجة محتومة للفساد الذي ينخر القطاع مدة عقود من الزمن والذي يجعل الثروة المعدنية حكرا على البورجوازية المحمية من السلطة، وللاضطهاد الشنيع الذي عانى منهم العمال والعاملات بهذه المناجم، ومن جهة ثانية كان هذا التمرد خطوة أولى تعلن بداية النهاية الحتمية لهذا الاستغلال وهذا الاحتكار وهذه البورجوازية ومن يحميها .

تعيش البورجوازية المنجمية بالبلدة من تهريب المعادن بشكل غير قانوني وبحماية الإدارات الوصية وتواطؤ كافة أجهزة المراقبة محليا ووطنيا، وهذا الوضع أصبح عاديا بسبب قِدمه وترسخه، أما السنوات الخمس الأخيرة فقد شهدت نشاطا غير مسبوق في تهريب معادن جبل بوعروس، وكانت البورجوازية المنجمية ببني تجيت قائدة هذا التهريب والمستفيدة الأولى منه، إضافة لأجهزة الدرك وإدارة كاديطاف.

هذه البورجوازية التي هربت خيرات البلدة لسنين وعقود وحرمتها من نصيبها في التنمية من هذه الخيرات، هي اليوم من تتابع شباب البلدة لأنهم عملوا في المناجم أو اشتروا المعادن مدة شهرين أو ثلاث!!! وتلك الأجهزة التي شبعت حتى الثخمة بالأمس من رشاوي حافلات تهريب معادن جبل بوعروس، هي التي تعتقل اليوم و حرر المحاضر المزورة في حق الشباب أبناء الفقراء لتقدمهم أكباش فداء وقرابينا لإسكات الكل وإنجاز التحقيقات ومسح دماء خنجر الفساد في قمصان هؤلاء الشباب، ليبدأ الفاسدون من بورجوازية وأجهزة مخزنية عهدا جديدا من التهريبات بعد تحميلهم بصمات فساد الأمس للضحايا الفقراء القابعين خلف الجدران...

فليقبع الأبرياء في السجن إذن لأنهم استخرجوا بعرق جبينهم من مناجم الموت قنطارا أو قنطارين من معدن الرصاص وباعوها لسد مصاريفهم، وليتمتع بالحرية وبالامتيازات أولئك الفاسدون الذين يهرِّبون الأطنان تلو الأطنان دون توقف في كل شهور السنة، وسنة تلو السنة... هذا هو القانون الذي وُلد أعرجا والأجهزة التي يجب عليها تطبيقه كسرت أقدامه العرجاء ليصير مُقعدا، فأعمت الرشوة عينيه وصار ضريرا يمشي حيث قادته البورجوازية ويضرب حيث تصوِّب بندقيتها.

# مستجدات نضال فرع تاهلة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين

**حوار مع محمد هجامي، رئيس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب- فرع تاهلة. أجري الحوار بتاريخ 31 أكتوبر 2024.**

**1* نظَّمت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مجلسها الوطني الترتيبي يوم 26 أكتوبر 2024، حيث خلَّت ذكرى استشهاد كمال الحساني. هل يمكن أن تحدثنا عن فعاليات هذه المحطة؟**

نظمت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مجلسا وطنيا ترتيبيا يوم 26 أكتوبر 2024 في الحسيمة بمقر الاتحاد المغربي للشغل. مرَّ المجلس الوطني في جو رفاقي بامتياز، ومن أبرز خلاصاته: حلحلة الإشكالات التنظيمية التي تعرفها بعض الفروع وتخليد ذكرى الشهيدة نجية أداية في قرية با محمد والتفكير في معركة وطنية موحَّدة زمنيا ومتفرقة مكانيا، وأيضا من خلاصات المجلس تنظيم قافلة تضامنية مع رفاقنا المضربين عن الطعام بفرع تاونات يوم 03 نوفمبر 2024.

كما تناول المجلس الوطني ترتيبات تخليد ذكرى الشهيد كمال الحساني في

بني بوعياش، الذي اغتالته أيادي قوى القمع عن طريق عنصر بلطجي يوم 27 أكتوبر 2011، مباشرة بعد حضوره في مؤتمر الجمعية في الدار البيضاء يوم 26 أكتوبر 2011.

الشهيد كمال الحساني، فكرة وقضية لا تزال حية بيننا، ويظل اسمه مسجلا في السجل النضالي الحافل للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، كشهيد للجمعية وللشعب المغربي.

قمنا- كما قررنا في المجلس الوطني- بزيارة قبر الشهيد ببلدة بني بوعياش، وقد حضرت فروع فاس وتازة وتاهلة ووادي أمليل وبركان والناظور وميضار وبني بوعياش وسلوان... إلخ، وبحضور طلبة فصيل الطلبة القاعديين القادمين من جامعة سلوان.

شهدت البلدة، حتى قبل انعقاد المجلس الوطني، إنزالا قمعيا رهيبا، نظرا لحساسية المنطقة وخصوصيتها. طوَّقت قوى القمع (العلنية والسرية) المداخل نحو المقبرة التي تضم قبر الشهيد. وليس فقط المقبرة بل المدينة كلها، وداخل المقاهي كانت قوى القمع متواجدة.

بعد زيارة قبر الشهيد، جسدنا وقفة احتجاجية في ساحة الشهيد كمال الحساني، وأثناءها تفاجأنا بالأسطول القمعي الرهيب جدا، الذي ذكَّرَنا بالإنزال القمعي الذي واجهت به الدول حراك الريف. كانت وقفتنا الاحتجاجية مطوَّقة بشكل كامل. ورغم هذا التطويق والحصار، إلا أننا تمكنا من تنفيذ وقفتنا الاحتجاجية، وعبَّرنا في شعاراتنا عن مضامين وتصورات ومطالب الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وقضايا الشعب المغربي الذي يعاني الفقر والاضطهاد التهميش جراء السياسات المنتهَجة من طرف النظام القائم في البلاد. وأُلقيَت كلمات من طرف المكتب التنفيذي للجمعية وفصيل الطلبة القاعديين.

التتمة في الصفحة 10

# مستجدات نضال
# فرع تاهلة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلي

تتمة ص 09

**2* لا يزال نضال فرع تاهلة مستمرا من أجل ملفه المطلبي. ما هي الخطوات النضالية التي خضتموها مؤخرا؟**

لا يزال نضال فرع تاهلة مستمرا من أجل ملفه المطلبي، في إطار برنامج نضالي منذ شهر سبتمبر 2024، بداية باعتصام جزئي أمام الباشوية، وعلى إثره وعدٌ بعقد حوار من طرف باشا المدينة ، الذي عُقد يوم 17 سبتمبر، بحضور لجنة من عمالة تازة ولجنة حوار فرع تاهلة للجمعية الوطنية، أعطيت فيه مجموعة من الوعود إجابة على مذكرتنا المطلبية. لكن تلك الوعود لم يجر تنفيذها، باستثناء بعض الاستفادات الجزئية، عبر حلول ترقيعية نسميها تعويضا عن البطالة (عقود عمل مؤقتة مع جمعية لذوي الاحتياجات الخاصة)، لكن لا جواب عن الحق الشغل القار الضامن للكرامة. ولا نزال ننتظر تنفيذ وعود السلطة المحلية على أرض الواقع.

رفض فرع تاهلة هذا التماطل في تنفيذ وعود الاستجابة لمذكرتنا المطلبية، التي تتضمن في شقها الأول التوظيف في الوظيفة العمومية وضمان الشفافية والنزاهة في المباريات إلى تلك الوظيفة، لأننا على يقين بأن المنطق الذي يسود في المباريات، هو منطق الزبونية والمحسوبية والفرز الأمني، وهناك الشق المتعلق بمطالب التعويض عن البطالة، أو ما نسميه حلولا ترقيعية، وعلى رأسها التعليم الأولي والمشاريع الصغيرة... إلخ. لكن لحدود الساعة لا شيء تحقق في هذه المذكرة المطلبية، فالإجابة التي تلقيناها من باشا المدينة هي الانتظار... لذلك نفكر من داخل الفرع في تسطير برنامج نضالي تصعيدي في ضوء التماطل وسياسة اللامبالاة مع ملفنا المطلبي.

**3* تعرض الرفيق ياسين بوعملات مؤخرا لمضايقات السلطة. ما حيثيات هذه المضايقات؟ وما أشكال التضامن معه؟**

صحيح أن رفيقنا ياسين بوعملات تعرض ليس للمضايقات والترهيبات، فهذه نتعرض لها جميعا، خصوصا من طرف رجال السلطة المحلية (المقدمين والدرك الملكي). ولكن رفيقنا ياسين بوعملات تلقى شكاية كيدية من طرف قائد ملحقة الدائرة الثانية، وفي ضوئها التحق الرفيق ياسين بمركز الدرك الملكي في تاهلة يوم 28 أكتوبر 2004، وجرى استنطاقه لأزيد من أربع ساعات وُجهت له تهم واهية وملفَّقة: تحريض السكان على المشاركة في وقفة غير مرخَّص لها، وتوزيع مناشير داخل مقاهي المدينة لدعم عمال وعاملات سيكوميك بمكناس الذين واللواتي يعانون التشريد والويلات.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها

تتمة الحوار ص 09

الرفيق ياسين لهذه المتابعات، بل سبق وحوكم في جلسات صورية من داخل محكمة مدينة تازة أثناء معركة الفرع سنة 2022، المتمثلة في الإضراب عن الطعام الذي بلغ آنذاك 38 يوما، مرفوقا باعتصام ومبيت ليلي مفتوح وصل 40 يوما.

ولأن فرع الجمعية كان دائم الانخراط إلى جانب الجماهير الشعبية، لأننا جزء واحد في تلك الجماهير مثل تلك السمكة التي تعيش في البحر. وآنذاك كان سكان قرية عين كنون محرومين من الماء الصالح للشرب، وانخرط فرع الجمعية إلى جانب سكان عين كنون وشارك في اعتصاماتها ومبيتاتها الليلية لعائلات (أطفال ونساء وشباب وشيوخ). آنذاك كانت قائدة ملحقة الدائرة الأولى قد توجهت بالخطاب مباشرة إلى رفاق الجمعية وإلى الرفيق ياسين قائلة: «ابتعدوا عن الناس، وسنستجيب لمطالبكم». رفض الرفيق تلك المساومة، وقال لها: «آش كتخربقي؟». وأثناء الإضراب عن الطعام الذي كان يخوضه الرفيق ياسين، توجهت القائدة إلى منزل عائلته، مهددة بهدم منزله بمبرر انعدام رخصة البناء، وكانت تلك فقط حيلة لاستدراج الرفيق ياسين لكي يغادر المعتصم ويعلق إضرابه عن الطعام. وبالفعل اضطر الرفيق ياسين إلى التوجه نحو منزل عائلته، حيت وجد السلطة المحلية والدرك، وعلى إثر ذلك جرى استدعاؤه ثم متابعتها أمام القضاء.

كانت تلك المتابعات جزءا فقط من متابعات أخرى في حق مجموعة من الرفاق الآخرين أعضاء فرع الجمعية بتاهلة، انتهاء بالمتابعة الأخيرة في حق الرفيق ياسين، بتهم واهية لا أساس قانوني لها.

تندرج هذه المتابعات في سياق عام من القمع. مؤخرا جرى الحكم على الرفيقة سميرة القاسمي مناضلة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع صفرو، بسبب دعمها وانخراطها إلى جانب عمال وعاملات سيكوميك بمكناس، إضافة إلى مواقفها ومبادئها الواضحة في تدويناتها الفايسيبوكية. اعتُقلت الرفيقة سميرة وحُكِم عليها بثلاثة أشهر سجنا نافذة و3000 درهم غرامة، بتهم: التحريض على الاحتجاج غير المرخص باستعمال دعامة الكترونية وإهانة هيئة دستورية.

وفي هذا السياق القمعي، هناك هجوم منظم على رفاقنا من داخل الجمعية الوطنية من طرف النظام القائم، الرفيق ياسين من فرع تاهلة، الرفيق منعم الساط والرفيق الدراجي ورفاقنا بفرع واد أمليل وبوشتى الجناتي من فرع فاس. هذا هجوم منظم على مناضلي فروع الجمعية بالمنطقة، محاولة من الدولة للضرب في نفسية المناضلين واقتناعاتهم من أجل التراجع والقضاء على الدينامية النضالية التي تعرفها هذه الفروع. لكن أنَّى لها ذلك؟ فهذه المحاولات للهجوم على فروع الجمعية صلَّب اقتناعتنا للنضال من أجل حقنا المشروع والعادل في الشغل الضامن للعيش الكريم والحق في التنظيم.

هذه الهجمة من طرف النظام ذي الطبيعة الثلاثية (اللاوطني واللاديمقراطي واللاشعبي) كانت كلها في نفس الزمن، وذاك دليل على أن الأمر مخطَّط له ويستهدف الدينامية النضالية التي تعرفها فروع الجمعية مؤخرا.

ونحن في فرع تاهلة نعلن إدانتنا لهذه المتابعات والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها رفاقنا، ونعلن تضامننا المبدئي واللامشروط مع رفاقنا المتابَعين.

أما عن أشكال تضامننا مع الرفيق ياسين فقد تمثلت في تواجدنا الميداني إلى جانبه أثناء استنطاقه في مخفر الدرك الملكي ونفكر في خطوات نضالية تصعيدية للتنديد بهذه المتابعات.

**4* يوجد فرع تاهلة في جهة فاس-مكناس، حيث فروع أخرى للجمعية (تازة، تاونات، فاس...)، أليس هناك تفكير لتنسيق نضالات الفروع؟**

صحيح أن فرع تاهلة يوجد في جهة فاس-مكناس، حيث فروع أخرى للجمعية الوطنية (تازة ووادي أمليل وتاونات وقرية با محمد وفاس). وهناك تفكير على إثر جلسات ولقاءات بين رفاق هذه الفروع، خصوصا أثناء قافلة التضامن مع عمال وعاملات سيكوميك، تفكير من أجل تنسيق بين الفروع، تنسيق إقليمي وجهوي لتوحيد نضالاتنا من أجل انتزاع حقوقنا العادلة والمشروعة.

بعد المجلس الوطني الأخير هناك بوادر للتفكير في تنسيق جهوي في جهة فاس- مكناس، وسنعمل بجدية على ذلك. ونحن حاليا مقبلون على محطة نضالية مهمة وهي قافلة تضامنية مع الرفيقين زهير ورضوان المضربين عن الطعام بفرع تاونات، وهي قافلة تضامنية دعا لها المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية كخلاصة للمجلس الوطني الترتيبي المنعقد بالحسيمة مؤخرا. القافلة هدفها التضامن مع الرفيقين المضربين عن الطعام وتضامنا مع نضالات الفرع ومن أجل كسر التعتيم الإعلامي الذي تعاني منه تلك المعركة.

# في حوار: نضالات فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- قرية با محمد

**يخوض فرع قرية با محمد نضالات مستمرة من أجل الحق في الشغل. لإلقاء الضوء على هذه النضالات أجرى الموقع حوارا بثينة شركي كنوني رئيسة فرع قرية با محمد. هذا نصه:**

**1* هل يمكن أن تعطينا نبذة عن قرية با امحمد (الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم... إلخ، الأنشطة الاقتصادية، وكيف تنعكس على الحق في الشغل؟)؟**

منذ ولادة النظام الرأسمالي يولد في أحشاءه تناقض رئيسي بين العمل المأجور والرأسمال، وتناقضات تانوية (العمل الجسدي والعمل الذهني، الريف والمدينة).

النظام القائم بالمغرب، على غرار الأنظمة التبعية، الذي يرزح فيه كادحوه وكادحاته تحت وطأة الإستغلال والاضطهاد الطبقي، لا يخلو بدوره من هذه التناقضات بل تظهر فيه بشكل جلي.

تتواجد قرية با محمد بالشمال المغرب، وتنتمي إلى الجهة الشمالية الوسطى (جهة: تازة - الحسيمة - تاونات) وإداريا إلى إقليم تاونات، وتقع شمالي مدينة فاس، تضم دائرة قرية با محمد 16.712 نسمة (إحصاء رسمي 2004) مساحتها 42 كيلومترا مربع.

توجد القرية في منطقة فلاحية حيث تتوفر على مصادر مائية مهمة وأراضي صالحة للزراعة. هذه الأراضي موزعة أساسا على أعوان المستعمر سابقا وإقطاعيي هذه المنطقة، في حين أن السواد الأعظم من سكان هذه المنطقة فلاحون- ات بسطاء أو أجراء وأجيرات زراعيين- ات. هذه المنطقة تكاد لا تتوفر على شيء؛ المركز الصحي بالكاد يتوفر على شيء، فالنساء الحوامل المنطقة يذهبنإلى لفاس من أجل الولادة، وهذا أبسط مثال ناهيك عن أنه آيل للسقوط، ويعاني من غياب التجهيزات والأطر الطبية والأدوية وجهاز المسح ومختبر التحليلات الطبية وضعف أسطول سيارات الإسعاف.

وفيما يتعلق بالتعليم، فالوضع لا يقل سوءا. فعدد المؤسسات التعليمية والأساتذة أقل من أن تستجيب لمطلب تعليم جيد. كما أن المدارس مكتظة، وبعضها لا يتوفر حتى على مرافق صحية لائقة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فالقرية التي تنظم مهرجان الحبوب والقطاني، تعتمد بشكل كبير على الفلاحة. وفي غياب التصنيع، تظل فرص الشغل نادرة، ويرتفع معدل البطالة والفقر. لذلك يشكل شباب المنطقة خزانا للعمل في الشركات في المدن الكبرى كبروليتاريين أو عمال زراعيين. يمكننا القول إن عجلة التنمية في هذه البلدة متوقفة ومن هنا يمكن أن نستنتج أن البطالة في قرية با محمد في تزايد.

**2* متى تأسس فرع جمعية المعطلين- ات قرية با محمد؟ وما أهم المحطات النضالية التي عرفها؟**

تأسس الفرع المحلي لأول مرة سنة 1993 رفضا للبطالة ومطالبة بالحق العادل والمشروع في شغل قار يضمن الكرامة والعيش الكريم. وخلال هذا المسار الطويل من الكفاحية والنضال حقق عدة مكتسبات لأجيال من المعطلين (الوظيفة العمومية من داخل الجماعات، أساتذة التعليم الأساسي والأولي، وأشكال من التعويض عن البطالة مثل الأكشاك). كما لا يخفى على الجميع أن الفرع دائم الحضور في كافة محطات الجمعية الوطنية (ذكرى التأسيس، ذكرى الشهداء... إلخ).

كما فجر عدة معارك نضالية، ونذكر ضمنها الإضراب المفتوح عن الطعام الذي خاضه كل من الرفيقة بثينة شركي كنوني والرفيق محمود البوطريكي والرفيق عثمان الشواطي الذي دام لـ 14 يوما.

وفي شهر أكتوبر 2024، خضنا برنامجا نضاليا قررناه في الجمع العام المنعقد يوم 7 أكتوبر 2024، وأهم خطواته هي: أشكال نضالية من داخل المجلس الجماعي أيام 9 و10 و11 أكتوبر.

**3* كيف تعاملت السلطة مع نضالات ومطالب الفرع؟ وهل هناك مكاسب استطاع الفرع تحقيقها؟**

السلطة المحلية بقرية با محمد، على غرار باقي السلطات المحلية، تتعامل بأسلوبي الترهيب والترغيب. وإذا لم تستطع أن تحتوي الوضع ترضخ لمطالب الجمعية، وهذا ما وقع في خضم المعركة البطولية سالفة الذكر حيث استطاع الفرع المحلي انتزاع عدة وعود أهمها الوظيفة من داخل جماعة قرية با محمد منها ما نُفِّذ ومنها من سيُنفَّذ بداية السنة المالية الجديدة.

كما تتعامل السلطة بأسلوب الحوارات لإطفاء النضالات. فمؤخرا خضنا إضرابا عن الطعام تحت شعار «الشغل أو الشهادة»، وبعد وصوله اليوم الرابع قمنا بتعليقه إثر حوار مع رئيس المجلس الجماعي ونوابه والسلطة المحلية، قدَّمت فيه السلطة مجموعة من الوعود بالتشغيل وتنظيم حوار آخر مع رئيس الدائرة، لكن جرى تماطل في تنفيذ هذه الوعود، لذلك دخل كل من الرفيقة بثينة شركي كنوني والرفيق محمود البوطريكي والرفيق عثمان الشواطي للإضراب عن الطعام من داخل مقر المجلس الجماعي، ابتداء من يوم 30 أكتوبر 2024، احتجاجا على واقع البطالة والإقصاء من المباريات التي اجتازوها.

وعندما لا تتمكن الوعود والتسويف من إطفاء النضال، تلتجأ السلطة إلى القمع، فقامت بتطويق قمعي رهيب لمعتصمنا داخل المجلس الجماعي يوم 30 أكتوبر، ثم تدخل قمعي حيث تم تعنيف الرفاق جسديا ولفظيا بطريقة همجية ووحشية وكذلك مصادرة هاتف الرفيق عبد الرحمن بوريشة.

أمام هذا القمع قمنا بمسيرة نحو ولاية فاس- مكناس التي وُوجهت بدورها بالقمع، عند وصولنا لقنطرة سبو، حيث تم تطويق الطريق المؤدية لمدينة فاس. وأمام صمودنا طلب رئيس دائرة قرية با محمد، ومعه بعد قواد الجماعات المجاورة والمجلس الجماعي، حوارا معنا. وجرى الاتفاق على أساس التحاقا لرفاق بالعمل يوم 1 نوفمبر في حين أن مستحقات شهر سبتمبر وأكتوبر سيجري تسليمها يوم 5 نوفمبر. وعلى هذا الأساس تم تعليق خطوة الإضراب عن الطعام.

**4* تعرف الجهة نضالات فروع الجمعية (قرية با محمد، فاس، تاونات، تاهلة، تازة...)، هل هناك تفكير لتنسيق نضالات الفروع؟**

فروع الوسط لم ولن تخرج عن سياق الكفاحية والنضال. ولعل أهم معركة حاليا هي معركة الأمعاء الفارغة التي يخوضها كل من زهير الهواري والرفيق رضوان المرضي من داخل الفرع المحلي تاونات والتي وصلت لحدود كتابة هذة الأسطر ليومها الـ 25. بالفعل هناك مبادرات نضالية وهناك تنسيق نضالي بين هاته الفروع في انتظار تأسيس سيكريتارية الإقليم و الجهة.

وأهم أشكال التنسيق النضالي وأشكال التضامن التي خضناها:

* 20 سبتمبر 2024: وقفة احتجاجية بحي السوق القديم- قرية با محمد تضامنا مع معركة الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه رفاقنا في فرع طنجة.

* 29 سبتمبر 2024: إصدار بيان تضامني مع معركة فرع طنجة من طرف فروع قرية با محمد وفاس وتاونات.

* 7 أكتوبر 2024: المشاركة في الشكل النضالي إلى جانب رفاقنا بفرع تاونات من أمام ولاية جهة فاس- مكناس بحضور رفاقنا بفروع فاس وتاهلة وواد أمليل وتازة، وكذلك الرفاق بالإتحاد الوطني لطلبة المغرب بالمركبين الجامعيين ظهر المهراز و سايس.

كما سيشارك فرع القرية يوم 03 نوفمبر 2024 في القافلة التضامنية التي نادى لها المكتب التنفيذي للجمعية، تضامنا مع الرفاق المضربين عن الطعام في تاونات.

كما أصدرت فروع الجمعية (فاس، قرية با محمد، تازة، تاهلة، وطاط الحاج وواد أمليل) بلاغا مشتركا يوم 6 نوفمبر 2024 دعت فيه إلى خوض أشكال احتجاجية موحدة زمانيا ومتفرقة مكانيا، دعما لنضالات رفاقنا في فرع تاهلة.

# الجمعية الوطنية لمعطلي- ات تازة: نضال مستمر من أجل الحق في الشغل (حوار)

**1. تناولَ بيان فرعكم الصادر يوم 30 أكتوبر 2024 معطيات حول واقع التهميش والإقصاء الذي تعانيه تازة. هل يمكنكم إعطاء نبذة حول المدينة (الموقع الجغرافي، الأنشطة الاقتصادية، الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم... إلخ).**

مدينة تازة تقع في الشمال الشرقي للمغرب، وهي تتوسط الطريق بين فاس ووجدة، مما يجعلها ذات موقع استراتيجي. رغم ذلك، تعاني المدينة من تهميش اقتصادي واجتماعي كبير، حيث تغيب فيها الاستثمارات الكبرى والمشاريع التنموية التي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان. الأنشطة الاقتصادية بالمدينة محدودة، وتتمثل بشكل رئيسي في الفلاحة التقليدية وبعض الأنشطة التجارية البسيطة. أما في ما يخص الخدمات الاجتماعية، فإن القطاعين الصحي والتعليمي يواجهان العديد من التحديات، بما في ذلك نقص البنية التحتية وضعف الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الرعاية الصحية والتعليم.

**2. متى تأسس فرع جمعية المعطلين بتازة؟ وما أهم محطاته النضالية؟**

تأسس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في مدينة تازة في أوائل التسعينيات إلى أن تم تجديده سنة 2021، على خلفية ارتفاع معدلات البطالة في صفوف حاملي الشهادات. منذ تجديده، خاض الفرع العديد من المحطات النضالية المهمة، بدءًا من الوقفات الاحتجاجية والمسيرات السلمية وصولاً إلى الاعتصامات أمام المؤسسات الحكومية. ورغم التضييقات التي واجهها، استطاع الفرع أن يحافظ على حركيته ونضاله المستمر من أجل حق التشغيل والكرامة الاجتماعية.

**3. كيف تتعامل السلطة مع نضال الفرع ومطالبه؟ وهل سبق للفرع أن حقق مكاسباً؟**

تتعامل السلطة مع نضال الفرع في كثير من الأحيان بأسلوب القمع والتضييق، حيث تواجه التحركات الاحتجاجية بالقوة الأمنية. ومع ذلك، حقق الفرع بعض المكاسب الجزئية في فترات مختلفة، منها حلول ترقيعية لبعض أعضائه والاعتراف الجزئي بمطالبهم. لكن هذه المكاسب تبقى محدودة بالنظر إلى حجم الأزمة وعمق التهميش الذي تعانيه المنطقة.

**4. تشهد جهة فاس مكناس نضالات فروع الجمعية (تازة، تاهلة، تاونات..)، ألا تفكرون في تنسيق الجهود النضالية بين الفروع؟**

بالفعل، هناك تفكير دائم في توحيد الجهود بين مختلف الفروع في جهة فاس مكناس، خاصة وأن الإشكالات التي تواجهها هذه المناطق متشابهة. هناك رغبة في تنسيق التحركات من أجل تشكيل جبهة نضالية قوية تستطيع الضغط على الدولة لتحقيق مطالب مشروعة في التشغيل والتنمية. ورغم التحديات، فإن التنسيق بين الفروع يتطور مع الوقت، ونأمل أن نتمكن في المستقبل من خوض معارك مشتركة أكثر فعالية.

**5. تضمن بيانكم الأخير إشارة إلى القضية الفلسطينية. ما الأشكال التضامنية/ النضالية التي خاضها أو شارك فيها الفرع من أجل هذه القضية؟**

تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية لكل القوى الحية بالمغرب، وفرع الجمعية بتازة ليس استثناءً. فقد خاض الفرع عدة أشكال نضالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، من بينها الوقفات التضامنية والمشاركة في المسيرات الوطنية المنظمة دعمًا لفلسطين. كما يتم التطرق إلى القضية في جميع البيانات الصادرة عن الفرع وآخرها بيان 30 أكتوبر 2024، تأكيدًا على الموقف الثابت تجاه دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال.

# قرية الكنتور: أيوب الحدود يُحرق نفسه والسكان يحتجون

بقلم، سعيد جيد

**تنتمي قرية الكنتور(سيدي أحمد) لإقليم اليوسفية، وتبعد شرقا عن مدينة مراكش بحوالي 80 كلم. يبلغ عدد سكانها حوالي 20 ألف نسمة، حسب إحصاء 2014.**

### فوسفاط وفقر مدقع

يهيمن استغلال الفوسفاط كنشاط اقتصادي في قرية الكنتور منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وتعتبر القرية منجما فوسفاطيا ومزودا هاما للمكتب للشريف للفوسفاط بالمادة الأولية. يحتل إقليم اليوسفية (وضمنه قرية الكنتور) ثاني احتياطي للفوسفاط في المغرب بعد هضبة خريبكة الفوسفاطية.

رغم أن استغلال الثروات الباطنية الفوسفاطية في قرية الكنتور استمر حوالي قرن، إلا أن القرية ظلت على حالها، ولم تتطور إلى مركز يوفر لسكانه كل حاجياتهم. فالمستشفى بعيد عن القرية في طريق اليوسفية، ولا يتوفر على التجهيزات اللازمة للأمراض المعتادة ولا للأمراض المنتشرة في المنطقة والناجمة عن استغلال الفوسفاط. كما أن الطرق المعبدة في حالة مزرية (بما فيها الطريق الرئيسي الرابط بين اليوسفية ومراكش). أما التعليم فلا يوفر للراغبين في متابعة دراستهم مؤسسات تعليمية في المستوى ولا للطلبة مؤسسات جامعية قريبة لهم.

لا يوفر المكتب الشريف للفوسفاط- الذي يهيمن على النشاط الاقتصادي في القرية - لآلاف الشباب أبناء قرية الكنتور فرص عمل أومناصب شغل كافية. فنسبة البطالة تبلغ حوالي 23% حسب إحصاء سنة 2014. مما يضطر هؤلاء الشباب إلى الهجرة إلى مناطق أخرى لعلها توفر لهم عملا في قطاعات أخرى، أو إلى النضال للدفاع عن حقهم في ثروات قريتهم.

### مأساة الشباب: أحلام تتحطم وتخلف ضحايا

يرى ساكنة القرية كل يوم بأعينهم عربات تنقل وتنهب ثرواتهم، ويسبب لهم مآسيا صحية واجتماعية. فهم يتضررون من الغبار والروائح الخانقة المنبعثة من المركبات الصناعية الفوسفاطية، ويضطرون لاستهلاك مياه ملوثة تخرب أسنانهم وتقتل مواشيهم.

كما أن سكان قرية الكنتور، ومن بينهم آلاف من الشباب، يعتبرون بأن من الواجب على المجمع الشريف للفوسفاط إيجاد حل لبطالتهم. إذ أن المجمع باستغلاله مناجم القرية وثرواتها، ملزم بتوفير عمل لهم. ويقوم هؤلاء الشباب، وفي جل مناطق إقليم اليوسفيةن بالنضال كلما سمحت لهم الظروف لإرغام المجمع على توفير مناصب شغل لهم. فإبان حراك 2011 فرض حراك الشباب تشغيل بعض أبناء المنطقة، كما حصل في مناطق أخرى لامتصاص غضبهم الذي وصل إلى حد الاعتصام على سكة الحديد لإيقاف نقل ثرواتهم. ففي هذه السنة (شهر يوليوز) قام قام معطلو المنطقة بالاعتصام على السكة الحديدية مانعين قطار نقل الفوسفاط وقطار نقل المسافرين من التحرك.

هذا النضال الجماعي لساكنة المنطقة ولشبابها على الخصوص، مستمر ويواجَهبالقمع، ففي سنة 2012، حُكِم على حسن بلعكري (رئيس فرع جمعية المعطلين) بشهرين موقوفة التنفيذ و10 آلاف درهم غرامة. ويستهدف النضال في المنطقة التشغيل في المقام الأول والتنمية عموما، ويخلف هذا النضال مواجهة مع السلطات التي تقوم بإنزالات لقواتها وتمنع وتحضر أي تجمع كيفما كان. كما تعتقل بعض القادة من هؤلاء الشباب وتحكم عليهم كما وقع في 2011.

### البطالة تدفع الشاب أيوب الحدود إلى حرق نفسه

يلجأ بعض الشباب أيضا إلى أشكال فردية لفرض مطالبهم ولتحقيق أحلامهم. فانسداد الأفق أمامهم والأبواب الموصدة أمامهم يضطرهم إلى اللجوء لأشكال قد تضع حدا لحياتهم.

لجأ أحد شباب المنطقة أيوب الحدود (شاب عمره 33 سنة) إلى حرق نفسه أمام المجلس القروي للقرية، مباشرة بعد نقاش حاد مع رئيس المجلس القروي أثناء انعقاد دورة أكتوبر. النقاش الذي كان مستفزا لأيوب حسب شريط له وأضرم النار في نفسه. وكان أيوب المحروم من حق العمل يسكن مع أسرته في دور الصفيح.

توفي أيوب متأثرا بجراحه بعد أيام في المستشفى. خلف الحادث حراكا احتجاجيا للساكنة (وقفات، ومسيرات محلية وفي اتجاه عمالة إقليم اليوسفية..)، وملفا مطلبيا شاملا.

ليس حادث أهانة الشاب أيوب، التي سببت حرق نفسه، حدثا معزولا. صرَّح محمد اليسير، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بآسفي، أن الجمعية سجلت جموعة من السلوكات المهينة؛ التي بينها صفع وسب وضرب مواطنين عند ذهابهم إلى المؤسسات العمومية لحاجة إدارية»، مضيفا: «وهو ما حدث مع أيوب الذي جرى إهانته وتهديده من قبل الرئيس البلدي حسبما بلغنا عن عائلته»، ما دفعه إلى حرق نفسه.

في كل المناطق تنهب الثروات ويفرض على شباب ومفقَّري البلد أن يعيشوا المآسي. إن فقدان وخسارة أيوب الحدود لن يخففها غير انتصار يفرض المطالب، ويضمن لهم الكرامة والعدالة الاجتماعية.

# هل المدرسون بروليتاريون (جدد)؟

رافائيل غريغان Raphaël Greggan
حفيظة ب. كريج Hafiza b. Kreje

**ليس ما يجري تطبيقه على مهنة التدريس بالمغرب غير نسخة مكيفة من التقنيات التدبيرية المستمدة من التصور النيوليبرالي الساعي إلى تشديد الاستغلال واعتصار اقصى الارباح وتطويع الشغيلة.**

**نتيح للقارئ-ة فيما يلي تعريفا بكتاب يتناول ما تتعرض له مهنة التدريس، مؤلفه فرنسي، يستعمل الحالة الفرنسية الملموسة لايضاح الهجوم التدبيري على المدرسين و المدرسات. والحال أن الحالة المغربية لا تختلف عن الفرنسية في الجوهر بأي وجه، فسياسات فرط الاستغلال والانهاك بالعمل تنهل من نفس المنبع النيوليبرالي. [المناضل-ة]**

يؤتي فريديريك غريمو Frédéric Grimaud في كتابه الأخير «المدرسون، البروليتاريون الجدد»، برهنة مُقْنِعة بشأن كيفية إحداث إصلاحات ماكرون تحولًا عميقًا في مهنة التدريس. ومن ذلك صواب العنوان للكتاب: «التايلورية في المدارس». ولكن هل يكفي ذلك لربط المدرسين بالبروليتاريا؟ سؤال يستحق نقاشا.

يُذكِّرُنا فريديريك غريمو (1) بنوايا تايلور Taylor في العام 1927: «بأن «يقنعنا بوجود علم لكل فعل من الأفعال الأولية التي تشكل المهن». وهذا ما يعيد الى الاذهان السيد بلانكير Blanquer (وزير التربية الوذطنية الفرنسي من 2017 إلى 2022) ورغبته في «بناء منهجية لإضفاء الطابع الموضوعي على [مهنة المدرس]» والطريقة التي أصر بها على « وجوب لأن تغذي العلوم المعرفية الممارسة».

إن هدف إصلاحات بلانكير هو في المقام الأول تحويل مهنة التدريس إلى شغل متكرر ومعياري، حيث يمكن تعويض المدرس/ة بأي شخص (أو حتى بفيديو أو بالذكاء الاصطناعي). ويعكس هذا صدى الإصلاحات الحالية للإعداد لمباريات التدريس. وتريد الحكومة إعادة تسمية معاهد التكوين (2) لتصبح مدارس عليا للأساتذة (Ecole Normale Supérieure du Professorat). وهذا ليس مجرد تغيير في الاسم. لن تحظى المدارس العليا للأساتذة (ENSP) بإسهام التعليم العالي وبالحرية الأكاديمية، كي تقتصر على تكوين تحت رقابة وزارة التربية الوطنية. في هذا الصدد، مما له دلالة أن ماكرون قد اقترح (دون وعي، كما نأمل) أن يكون لـ «مدارس المعلمين للقرن الحادي والعشرين « نفس الاسم المختصر لأكاديمية الشرطة(3).

## هل المدرسون حرفيون- مربون

لكن هل تكفي الإصلاحات التي تم إدخالها منذ عام 2017 للقول إن المدرسين/ات بروليتاريون جدد؟ كما يعترف ف. غريمو نفسه (4)، فإن «الصيغة محفوفة بالمخاطر». فمن ناحية، أثبت ماركس أن البروليتاري له مكان محدد في عملية خلق أو تحقيق القيمة. ويُفهم خلق القيمة بمعنيين: المعنى الملموس الذي يشير إلى التحويل الفعلي للمادة بواسطة تقنية ما–العامل ينتج شيئًا ما -، والمعنى المجرد الذي يشير إلى تحويل المنتج إلى سلعة. من ناحية أخرى، في إطار صنمية السلعة التي يحددها ماركس(5) «ما يبيعه العامل ليس عمله مباشرة، بل قوة عمله التي يتنازل عنها لحظيا للرأسمالي». قوة العمل هي سلعة كأي سلعة أخرى، يحدد سعرها صاحب العمل. ومن المعتاد تحديد دور التعليم في زيادة قيمة قوة العمل: وبهذا المعنى يمكن اعتبار التعليم العام وسيلة لضمان وجود قوة عمل ماهرة. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى المدرس أو المدرسة على أنه عامل-ة: فهو «يضيف» قيمة إلى مادة في شكل تلميذ، قوة عاملة في طور التكوين.

## العمل المنتج

ومع ذلك، ليس من البديهي القول بأن المعلم «منتج»، وبالتالي «عامل» بالمعنى الذي يقصده ماركس. فمن وجهة نظر العمل المجرد، فإن سعر العمل يتحدد جزئياً (وجزئياً فقط) بمهارات العامل ومعرفته. وهنا تكمن المشكلة بالنسبة للمدرس: فبينما يمكننا أن نرى أن وجود المدرسين له تأثير على قيمة قوة عمل العاملين في المستقبل، يبدو من المستحيل قياسه. وبعبارة أخرى: لا يؤدي نفس التدريس إلى نفس الزيادة في قيمة قوة العمل بالنسبة لمن يتبعونه. وباستخدام صيغة المجموعة الفرنسية للتربية الجديدة GFEN(6): في التحليل النهائي، الشاب هو من يتعلم، أي أنه يأخذ ما يستطيع عندما يستطيع. والأسوأ من ذلك: لا توجد طريقة لتحديد ما إذا كانت المعرفة المنقولة سيتم الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

لا يمكن القول إن المعلم قد أنتج شيئاً في الواقع: فهو يدرس ويصرح بمعارف يُفترض أنه يلم بها و»يعلمها»، أي أنه يضمن أن هذا الخطاب ليس مجرد كلام عابر، بل هو قابل للتلقي وأن المخاطبين يستطيعون اكتسابه. إن اكتسابهم الفعلي له يتوقف على تلقيه الذي لا يمكن أن يكون أبدًا مجرد اكتساب سلبي. إذا كانت هناك بالفعل «إضافة قيمة ملموسة»، فهي متوقفة كليًا على الموافقة النشطة من قبل التلميذ، مع أن هذا الأخير هو المبادر إلى هذا الإسهام.

## تشيئ المهام؟

لا ينتقص هذا النقد الأخوي لعنوان كتاب ف. غريمو من دقة حدسه. فالإصلاحات الهيكلية التي قام بها ماكرون وأتباعه تسعى إلى «إقناع الناس بأن هناك علمًا لكل عمل من الأعمال الأولية التي تشكل المهنة»(7)، ومن ثم يمكن تقسيم مهنة التعليم إلى مهام أولية، هي نفسها محسنة علميًا. ولكن هذا حلم بعيد المنال. ليس لأن المدرسين غير قابلين للأطروحات الليبرالية، بل لأن عمل المدرس لا يتماهى مع الإنتاج. فالإنتاج ليس مجرد نتيجة التنفيذ المثالي لمهمة ما أو الاستخدام المناسب لتقنية ما. فالخيال مطلوب في الإنتاج

وفي المساهمة في القيمة: إنه لا يختلف عن العمل، بل هو أساس العمل الإنساني. يعارض ماركس المثالية التي تجعل من الخيال قوة حقيقية، لكنه يؤكد أيضًا أن العمل لا يمكن اختزاله في عمليات مرئية. المادية ليست موضوعية فجة. ولتعريف العمل، يشير ماركس(8): «إن ما يميز أسوأ مهندس معماري عن أكثر النحل خبرة منذ البداية هو أنه بنى الخلية في رأسه قبل أن يبنيها في الشارع. إن نتيجة العمل موجودة مسبقًا في مخيلة العامل بشكل مثالي. إنه لا يقوم فقط بتغيير شكل المواد الطبيعية، بل إنه في الوقت نفسه يحقق هدفه الخاص الذي يدركه [...] والذي يجب أن يخضع له إرادته». هذا العنصر «المؤنسن»(9) من العمل هو الذي يتوجه إليه المعلم: إنه يسعى إلى توسيع ما يجعل العمل ممكناً، وعمله يندرج بالكامل في هذه المهمة قبل إنتاج التلميذ وقدرته على الإنتاج. فهو لا ينتج، بل يجعله ممكنًا.

## علم التربية والعلاقات الشخصية

يشبه المعلم بطريقة ما المعلم الحرفي. إن الزيادة في معارف الطلاب ومهاراتهم ودرايتهم هي خاصة بالمعلم وترتبط بموقف الطلاب الحالي في تفاعلهم (أو عدمه) مع المعلم. لا يمكنك أن تتعلم إلا ما لا تعرفه. يبدأ فعل التعلّم بالاعتراف بأننا لا نعرف، وينطوي على رغبة في ملء الفراغ الذي نشأ للتو. إن مهنة التدريس هي مزيج خاص وغير مستقر من إدارة اهتمام التلاميذ بمحتوى مجهول لم يختاروه مسبقًا، ومنحهم الوسائل لملء هذا الغياب الحميم الذي تم إنشاؤه للتو. هذا هو ما هو على المحك

**التتمة في الصفحة 14**

# هل المدرسون بروليتاريون (جدد)؟

تتمة ص 13

رافائيل غريغان Raphaël Greggan
حفيظة ب. كريج Hafiza b. Kreje

في البيداغوجيا، وهو ما يتوافق مع معرفة المعلم غير القابلة للإنتاج: لا يمكن أن يكون الأمر مجرد مسألة تقنية، لأن الموضوع، أي التلميذ، ليس مادة تتطابق خصائصها دائمًا. فالرأس الصلب ليس رأسًا خشبيًا(10). على الرغم من أن بعض المهام في مهنة التدريس قابلة للتكرار، وبعد أكثر من قرن من البحث التربوي، ظهرت أساليب أكثر فعالية من غيرها، إلا أنها تعتمد جميعها على العلاقة الشخصية التي يقيمها المعلمون مع متعلميهم. وبعبارة أوضح، مهما يكن من أمر، فإن التقسيم العلمي لمهنة التعليم إلى مهام أولية محكوم عليه بالفشل، لأنه يقوم على العلاقة بين كائنين حيين حرين وواعين، قادرين على العمل، وليس بين عامل ومادة خاملة.

## هل المعلمون في معسكر البروليتاريا؟

إن تصنيف المدرسين في معسكر البروليتاريا هو بناء اجتماعي تاريخي لا يمكن فصله عن عملية التكتيل التي جرت في هذا الجسم بعد قانون فيري لعام 1882 بشأن التعليم الإلزامي. وقد استند ذلك إلى الرغبة الإيديولوجية «للمنشقين الطبقيين» في مطلع القرن في الارتباط بطبقتهم الأصلية، كما أكد ذلك بيان المعلمين النقابيين في عام 1905 (11). لكن هذا الارتباط البدائي لم يكن واضحًا في هذا الارتباط البدائي، وفضّل معلمون آخرون تنظيمًا نظيرًا مستقلًا عن البروليتاريا، وهو ما انعكس في ثنائية القطبية بين المنظمات النقابية والجمعيات المهنية (12). وكما يذكرنا صموئيل جوشوا(13)، فقد صنف الماركسيون في السبعينيات المعلمين على أنهم «البرجوازية الصغيرة الجديدة». حتى لو كان هذا التوصيف الاقتصادي قابلا للنقاش، فمن المؤكد أن المعلمين لا ينتمون إلى الطبقة في حد ذاتها، ولكن مسألة الطبقة في حد ذاتها قابلة للنقاش. للمدارس بُعد جماعي، مثلها مثل المصانع البدائية (14). إن العمل الجماعي داخل نفس البنية يحث على الاعتياد وردود الفعل الجماعية. إن الأهمية العددية لنقابة المعلمين في فرنسا تضع نسبة كبيرة من المعلمين في صف البروليتاريا.

## موظفو الخدمة المدنية في خدمة الدولة

ومع ذلك، فإن هذا التصنيف يتجاهل حقيقة أن المعلمين هم في الأساس موظفون مدنيون. فهم على الأقل يمثلون «اليد اليسرى للدولة»(15). هذا البعد غائب عن كتاب ف. غريمو. ومع ذلك فهو تناقض أساسي. فهم في نهاية المطاف، يفترضون التناقض بين تحرير المعرفة وتقييد المدرسة (العقول والأجساد). بهذا المعنى، فإن المدرسين هم الممثلون اليوميون لتدريب (وتنسيق) البروليتاريا على الاحتياجات التي تمليها الدولة. هذه هي بالتحديد إحدى القضايا التي كانت على المحك منذ بدء التعليم الإلزامي في نهاية القرن التاسع عشر، مرورًا بالتعليم الجماعي في ترينت غلوريوز إلى إصلاحات بلانكير: المدرسة أداة للدولة لخدمة مصالح أرباب العمل (16). هذا التناقض الأيديولوجي هو الذي يفسر على سبيل المثال النقاشات التي دارت بين المعلمين حول قانون عام 2004 بشأن الرموز الدينية، والذي يُنظر إليه على أنه ينفر المعلمين من قرارات الحكومات المعادية للإسلام، تحت ستار ما يسمى بالخطاب «الجمهوري». إن إصلاحات ماكرون المدرسية، المصممة لتلبية الاحتياجات الحالية لرأس المال الفرنسي، تؤدي إلى تغيير عميق في مهنة التدريس، كما يشير ف. غريمو. وهو يتحدث بحق عن بروليتارية المهنة.

## الرأسمالية المعرفية

يمكن التفكير في تقارب العمل التدريسي مع وضع البروليتاريا بطريقة أكثر بنيوية، في ظل فرضية التطور الجزئي للرأسمالية إلى رأسمالية «معرفية» ولم تعد مجرد رأسمالية صناعية. يكتب يان موليه بوتانج (17): «نعني بالرأسمالية المعرفية شكلًا من أشكال التراكم الذي يكون فيه موضوع التراكم هو المعرفة بشكل أساسي، والتي تصبح المورد الرئيسي للقيمة وكذلك الموقع الرئيسي لعملية التثمين»: إن إخضاع أنسنة العمل التدريسي للضرورات الليبرالية يهدف إلى استيعاب العملية الإبداعية للرأسمالية، بنفس الطريقة (18) التي تم بها إدماج المطالب «التحررية» في منطق الإدارة الليبرالية بعد 1968. من هذا المنظور، إذا كان بالإمكان القول إن المعلمين بروليتاريين، فذلك لأنهم يدركون ما ينطوي عليه تحويل الخيال إلى مورد مجرد لرأس المال. وبهذا المعنى، فإن إدماج المدرسين في «طبقة البروليتاريا» أمر ضروري.

تهدف جهود الدولة، التي تستفيد من التقارب الأيديولوجي لمهنة التدريس مع الخطاب الجمهوري، إلى إجبار هذه المؤسسة على البروليتاريا المعممة. من خلال جعل المدرسين المدافعين عن الجمهورية، تخلق الدولة فجوة مجردة بين المدرسين والطلاب من خلال معارضتهم على أساس «القيم الأيديولوجية»، في حين أن المدرسين يعارضون من خلال ممارستهم المهنية تسليع الكليات المؤنسنة. لهذا السبب فإن الكفاح ضد اغتراب المعلمين هو كفاح معسكرنا الاجتماعي.

**المصدر: مجلة L’Anticapitaliste عدد 156 مايو 2024**

F. Grimaud, Enseignants les nouveaux prolétaires,.1 2024. éd. Esf Science humaine. Les citations de .Taylor et Blanquer sont tirées de ce livre

Succédant aux écoles normales, créées en 1808,.2 les instituts universitaires de formation des maîtres (IUFM) sont créés en 1990. Ils ont été remplacés par les écoles supérieures du professorat et de l’éducation (ESPE) en 2013, puis par les instituts nationaux supérieurs du professorat et de l’éducation .(INSPE) en 2019

ENSP désigne, au choix, l’école nationale.3 supérieure de la police ou les écoles normales .supérieures du professorat

F. Grimaud, « Prof : prolétarisation en cours »..4 .L’École Émancipée, n°106, mars-avril 2024

K. Marx, Salaire, prix et profit, 1865.5

Le Groupe français d’éducation nouvelle (GFEN).6 créé en 1922 est une des plus anciennes associations .de réflexion sur la pédagogie

F. W. Taylor, Principes d’organisation scientifique,.7 .1927, cité par F. Grimaud, op. cit

K. Marx, Le Capital, Livre premier, Chapitre VII,.8 .1867

Le travail est chez Marx l’activité « générique » de.9 l’Homme. Il le maintient en vie et lui est essentiel. Il a pour singularité d’être conscient (par l’imagination) chez l’Homme – là où chez l’Animal, le maintien de la vie serait le résultat de l’instinct. C’est ce dont l’aliénation capitaliste dépossède l’Homme, en .prescrivant la façon de travailler

K. Marx, Le Capital, Livre premier, Chapitre XIV,.10 .1867

N. Nomas, « Quelle place dans le mouvement.11 ouvrier pour les personnels de l’éducation nationale ? » revue l’Anticapitaliste n° 149, .septembre 2023

L. Frajerman. « Syndicalisation et.12 professionnalisation des associations .« professionnelles enseignantes entre 1918 et 1960

S. Joshua, « Enseignants, les nouveaux.13 prolétaires ? » publié sur Contretemps, 20 avril .2024

K. Marx, Le Capital, Livre premier, chapitre XIV,.14 .1867

L’expression est de Bourdieu, citée par S. Joshua,.15 .op. cit

R. Greggan, La place de l’école dans le système.16 capitaliste. revue l’Anticapitaliste n° 149, septembre .2023

Y. Moulier Boutang, Le capitalisme cognitif : la.17 nouvelle grande transformation, 2007. Nous avons des réserves sur la proposition de Moulier Boutang .dans son exhaustivité

L. Boltanski, E. Chiapello, Le nouvel esprit du.18 .capitalisme, 1999

# مناقشة حول أزمة المناخ:
# مفاهيم باعثة على الشك وسبل ضالة

**بقلم؛ مايكل لووي**

نجد من بين البديهيات المعهودة حول أزمة المناخ عددا كبير من الخطابات المشيرة، بوعي أو بدونه، إلى وجهات خاطئة. ليس القصد الخطابات الإنكارية (من قبيل خطاب السيناتور المتوفى مؤخرًا جيمس إينهوف James Inhofe)، بل تلك المدعية اقتراح حلول «خضراء» أو «مستدامة».

تستند بعض هذه التصريحات إلى أنصاف حقائق أو أرباع حقائق، بينما يستند بعض آخر إلى أخبار مزيفة وأكاذيب وتدليسات. كثير منها مفعم بنوايا حسنة وإرادة طيبة، لكنها ستقودنا في الاتجاه الخاطئ.

إذا واصلنا استعمال هذه الشعارات، حتى مصبوغةً بلون أخضر، ستفضي بنا إلى مأزق. في ما يلي عشرة أمثلة يجب تجنبها.

### 1. يجب علينا «إنقاذ الكوكب»

هذا شعار ذائع بكل مكان: على لوحات الإعلانات، وفي الصحافة، والمجلات، وتصريحات القادة السياسيين، وما إلى ذلك. لكنه هراء.

كوكب الأرض ليس في خطر! فأيا يكن المناخ، سيواصل دورانه حول الشمس أثناء مليارات السنين القادمة. المهدد بالاحتباس الحراري هو أشكال الحياة العديدة على هذا الكوكب، ومنها نوعنا: الإنسان العاقل.

توحي عبارة «إنقاذ الكوكب» بفكرة خاطئة مؤداها أن الأزمة أمر خارج عنا، وأنها لا تعنينا مباشرةً. إنها توحي بأننا لا نطلب من الناس الاهتمام بحياتهم أو حياة أطفالهم، بل بشيء مجرد مبهم هو "الكوكب".

لا غرابة في أن يجيب الأشخاص الأقل تسييسًا بقول: «أنا مشغول بمشاكلي الخاصة بنحو أكثر من أن أكترث بـ'الكوكب'».

### 2. «تحركوا لإنقاذ الكوكب»

هذا الشعار المبتذل والمكرر إلى ما لا نهاية تنويع من الصيغة السابقة.

ثمة نصف حقيقة في هذه العبارة: يجب على كل منا أن يسهم شخصيا لتجنب الكارثة. لكنها حملة وهم بأن «الإيماءات الصغيرة»–إطفاء الأنوار وإغلاق الصنبور وما إلى ذلك–ستتيح تفادي حدوث الأسوأ.

سنستغني بهذا النحو- بوعي أو بدونه–عن الحاجة إلى تغييرات هيكلية عميقة في نمط الإنتاج والاستهلاك الحالي. هذه التغييرات الهيكلية تطعن أسس الإنتاج الرأسمالي والمجتمع القائم على تعظيم الربح.

### 3. الدب القطبي في خطر

إنها صورة نصادفها أينما ولينا الوجه، دب قطبي مسكين يحاول البقاء على قيد الحياة وسط كتل من الجليد الذائب. أكيد أن حياة الدب القطبي–والعديد من الأنواع الأخرى في المناطق القطبية – معرضة للخطر. إن كان لهذه الصورة أن تثير شفقة قلة من ذوي القلوب الطيبة، فلا يبدو أنها تهم غالبية السكان بنحو مباشر.

لكن ذوبان الجليد القطبي لا يهدد الدب القطبي الشجاع وحسب، بل يهدد أيضًا نصف البشر الذين يعيشون في المدن الكبيرة على الساحل، وحتى أكثر من ذلك. فالأنهار الجليدية الهائلة في غرينلاند والقارة القطبية الجنوبية سترفع مستوى البحر بعشرات الأمتار، لكن بضعة أمتار فقط كافية لإغراق مدن مثل البندقية وأمستردام ولندن ونيويورك وريو دي جانيرو وشنغهاي وهونغ كونغ.

بالطبع، لن يحدث هذا العام المقبل، لكن العلماء يلاحظون تسارع ذوبان الأنهار الجليدية. ويستحيل التنبؤ بسرعة حدوثه. في الواقع، يصعب حاليا قياس العديد من العوامل.

إن التركيز فقط على الدب القطبي المسكين يحجب حقيقة أن الأمر مشكلةٌ مرعبة تهمنا جميعًا.

### 4. تعاني البلدان القابلة للتضرر (بنغلاديش، على سبيل المثال) بشكل كبير من تغير المناخ

هذا نصف حقيقة. نعم، سيؤثر الاحتباس الحراري (وقد بات بفعل) بنحو حاد على بلدان الجنوب الفقيرة وهي الأقل مسؤولية عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وصحيح أن هذه البلدان ستكون الأكثر تضررًا من الكوارث المناخية والأعاصير والجفاف وتضاؤل الموارد المائية.

لكن تصوُّر أن بلدان الشمال لن تتأثر بهذه الأخطار نفسها خاطئ. ألم نشهد حرائق غابات رهيبة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا؟ ألم تحصد موجات الحر ضحايا عديدة في أوروبا؟ ألم نشهد ارتفاع وتيرة وقوة الأعاصير التي تضرب الولايات الأمريكية في الخليج والمحيط الأطلسي؟ وهذا غيض من فيض.

البقاء على فكرة أن التهديدات محدقة بشعوب الجنوب وحدها، سيجعل أقلية من الأمميين المقتنعين فقط تعي الخطر. والحال أن البشرية برمتها ستواجه، عاجلاً أم آجلا، كوارث غير مسبوقة. علينا أن نشرح لسكان الشمال كيف أن هذا التهديد يحدق بهم أيضا مباشرةً.

### 5. بحلول العام 2100، قد ترتفع درجة الحرارة بمقدار 3.5 درجة مئوية، أو 6.3 درجة فهرنهايت، وهي درجة تكاد تكون غير قابلة للتصور، قياساً بحقبة ما قبل الصناعة

قول موجود في العديد من الوثائق الجادة– ولكن يبدو لي غير مؤكد، وفي بعض النواحي، صارف للأنظار.

من وجهة نظر علمية: نعلم أن تغير المناخ ليس سيرورة خطية. فقد يتسارع فجأة. فالعديد من أبعاد الاحتباس الحراري لها تأثيرات ارتجاعية يستحيل التنبؤ بعواقبها. على سبيل المثال، تنبعث من حرائق الغابات كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون، والتي تساهم في الاحتباس الحراري وبالتالي تزيد من حدة حرائق الغابات. لذا، إذا استعصى التنبؤ بما سيحدث في غضون سنوات قليلة، فكيف يمكننا ادعاء التنبؤ بالقادم في قرن؟

من وجهة نظر سياسية: بحلول نهاية هذا القرن، سنكون جميعًا في عداد الموتى وكذا معظم أبنائنا وأحفادنا. كيف يمكننا حشد اهتمام الناس والتزامهم بمستقبل لا يعنيهم، سواء مباشرة أو مداورة؟ هل يجب أن نقلق للأجيال القادمة؟

هذه فكرة نبيلة، طالما دافع عنها الفيلسوف هانز جوناس Hans Jonas على سبيل المثال، حيث أوضح أن علينا واجبا أخلاقيا تجاه الذين لم يولدوا بعد. قد تهتم أقلية بهكذا حجة، إلا أن الأكثرية ضعيفة الانشغال بما سيحدث في عام 2100.

### 6. بحلول عام 2050، سنبلغ «حياد الكربون»

ليس هذا الوعد من الاتحاد الأوروبي، ومن مختلف حكومات أوروبا، نصف حقيقة، ولا حسن نية ساذجًا: إنه محض تضليل.

أولاً، عوض تنفيذ فوري للتغييرات العاجلة التي يطالب بها المجتمع العلمي (الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ) في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة، يَعد قادتنا بالعجائب في عام 2050.

ولكن جلي أن هذا متأخر جداً. وفضلا عن هذا، تتغير الحكومات كل أربع أو خمس سنوات، فما الذي يضمن الوفاء بهذه الالتزامات ما لم يكن أصحابها قابلين للمحاسبة بعد ثلاثين عاماً؟ إنها طريقة فظة لتبرير تقاعس حالي بوعد يتعذر التحقق منه.

ثانيًا، لا يعني «الحياد» خفضا كبيرًا الانبعاثات–بل على العكس تمامًا! إنه حساب مضلِّل يعتمد على التعويضات. تستمر الشركة XY في نفث ثاني أكسيد الكربون، ولكنها تزرع غابة في إندونيسيا، يُفترض أن تمتص كمية معادلة من ثاني أكسيد الكربون، إذا لم تحترق الغابة.

بيد أن «آليات التعويض» هذه جرى فحصها من قبل منظمات بيئية غير حكومية عديدة، اعتبرتها غير معادلة. وهذا يكشف التضليل التام الذي ينطوي عليه وعد «حياد الكربون».

**التتمة في الصفحة 16**

تتمة ص 15

# مناقشة حول أزمة المناخ:
# مفاهيم باعثة على الشك وسبل ضالة

بقلم؛ مايكل لووي

### 7. يقوم مصرفنا (أو شركة النفط) بتمويل الطاقات المتجددة، وبالتالي فهو يشارك في «التحول البيئي»

يقوم هذا الغسل الأخضر الشائع هو أيضًا على التلاعب بـ»الوقائع». صحيح أن البنوك والشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الطاقات المتجددة، لكن دراسات مفصلة أنجزتها منظمة العدالة البيئية والضريبية الأوروبية «أتاك»، وغيرها من المنظمات غير الحكومية، أظهرت أن هذا ليس سوى جزء صغير–وأحيانًا متناهي الصغر–من عملياتها المالية.

لا يزال الجزء الأعظم من استثماراتها متجها إلى النفط والفحم والغاز وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى. إنها مسألة بسيطة تتعلق بالربحية والمنافسة على حصص السوق.

تُقْسم جميع الحكومات «المعقولة»–على عكس ترامب، أو بولسونارو في البرازيل–أنها ملتزمة بالانتقال البيئي والطاقات المتجددة. ولكنها تلجأ، بمجرد حدوث مشكلة في إمدادات الوقود الأحفوري–الغاز مؤخرًا، بسبب سياسة روسيا العدوانية–إلى الفحم بإعادة تشغيل محطات الطاقة العاملة بالفحم الحجري. و يستجدون العائلة المالكة السعودية (الدموية) لزيادة إنتاج النفط.

كل الكلام المنمق عن «الانتقال البيئي» يحجب حقيقة غير سارة: لا يكفي تطوير الطاقات المتجددة. ففي النهاية، الطاقات المتجددة متقطعة: فالشمس لا تشرق دائمًا في شمال أوروبا. صحيح أن تقدما تقنيا حصل في هذا المجال، لكنه لن يحل كل شيء.

تتطلب الطاقات المتجددة، بالمقام الأول، موارد منجمية مهددة بالنفاذ. وإن كانت الرياح والشمس موارد غير محدودة، فليست تلك بتاتا حال كل المواد اللازمة لاستخدامهما (الليثيوم والنحاس وغيرها).

لذلك سيتعين علينا التفكير في إنقاص استهلاك الطاقة الاجمالي، وتخفيض انتقائي. تدابير لا يمكن تصورها في إطار الإنتاج الرأسمالي.

### 8. سنتجنب، بفضل تقنيات احتجاز الكربون وعزله، الكارثة المناخية

تلكم حجة تستعملها الحكومات بشكل متزايد، ويمكن العثور عليها حتى في بعض الوثائق الجادة (على سبيل المثال من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ). إنه وهم الحل التكنولوجي المعجزة الذي سينقذ المناخ دون حاجة إلى تغيير أي شيء في نمط إنتاجنا (الرأسمالي) وطريقة حياتنا.

وللأسف، الحقيقة المؤسية أن هذه التقنيات المُعجزة لالتقاط الكربون وعزله في الغلاف الجوي بعيدة كل البعد عن الواقع. جرى فعلا إجراء بعض المحاولات، وهناك عدد قليل من

المشاريع قيد التنفيذ هنا وهناك، ولكن لا يمكن الجزم في الوقت الحالي بأن هذه التكنولوجيا فعالة أو ناجعة أو إجرائية.

كما أن هذه التكنولوجيا لم تحل مشاكل الاحتجاز أو العزل (التي تحدث في مناطق في باطن الأرض حاجزة للتسرب). وليس هناك ما يضمن أنها ستحلها مستقبلا.

### 9. ستقلل السيارات الكهربائية إلى حد كبير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

هذا مثال آخر على نصف الحقيقة. نعم، السيارات الكهربائية أقل تلويثًا من السيارات الحرارية (المشتغلة بالبنزين أو الديزل)، وبالتالي أقل ضررًا على صحة سكان المدن. ولكن حصيلتها من زاوية نظر تغير المناخ، أكثر تبايناً.

إنها تنفث قدرا أقل من ثاني أكسيد الكربون، ولكنها تسهم «كل كهربائي» كارثي. في معظم البلدان، يجري توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري (الفحم أو الغاز أو النفط). ما يجعل خفض الانبعاثات الناتجة عن السيارات الكهربائية «تقابله» زيادة في الانبعاثات الناتجة عن استهلاك كهرباء أكبر.

في فرنسا، تُنتَج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية، وهذا مأزق آخر. وفي البرازيل، تؤدي السدود الضخمة إلى تدمير الغابات، وبالتالي فهي مسؤولة عن زيادة بصمة الكربون.

إذا أردنا خفض الانبعاثات بشكل كبير، لا يمكننا تجنب خفض كبير في حركة السيارات الخاصة. هناك وسائل نقل بديلة أكثر كفاءة وفعالية: وسائل النقل العام المجانية ومناطق المشاة ومسارات الدراجات. تحافظ السيارة الكهربائية على وهم إمكان الاستمرار كما في السابق بمجرد تغيير التكنولوجيا.

### 10. بالاعتماد على «آليات السوق»، مثل ضرائب الكربون أو أسواق حقوق النفث، أو على رفع أسعار الوقود الأحفوري، سنتمكن من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

حتى بعض علماء البيئة المخلصين يرون أن آليات السوق هذه هي الحل. ولكن هذه أيضًا خدعة. فقد أثبتت آليات السوق أنها لا فعالية لها بتاتا في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

تسعى هذه التدابير المعادية لمصالح أغلبية المجتمع إلى تحميل الطبقات الشعبية ثمن «الانتقال البيئي»، فضلا عن كونها عاجزة على إسهام كبير في الحد من الانبعاثات. ويمثل الفشل الذريع لـ»أسواق الكربون» التي أدخلتها اتفاقيات كيوتو أفضل دليل على ذلك.

ليس بتدابير «غير مباشرة» أو «تحفيزية»، قائمة على منطق السوق، سنفلح في كبح هيمنة الوقود الأحفوري الذي أبقى النظام مشتغلا منذ قرنين الزمن.

بادئ ذي بدء، يجب مصادرة الاحتكارات الرأسمالية في مجال الطاقة، وإنشاء خدمة طاقة عامة مهمتها الحد بشكل كبير من استغلال الوقود الأحفوري.

### 11. بات تغير المناخ حتميا، «فلا يمكننا سوى التكيف»

يمكن إيجاد هذا الصنف من التصريحات القدرية في وسائل الإعلام ولدى القادة» ا لسيا سيين .

على سبيل المثال، قال السيد كريستوف بيشو Christophe Bechu، وزير التحول البيئي في حكومة ماكرون، مؤخرًا: «بما أننا لن نتمكن من منع الاحتباس الحراري، مهما حاولنا جاهدين، يجب أن نتدبر أمرنا للحد من آثاره مع التكيف معه».

هذه وصفة ممتازة لتبرير التخلي عن «جهودنا» لتجنب الأسوأ. ومع ذلك، فقد أوضح علماء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضوح أنه على الرغم من أن الاحترار قد بدأ بالفعل، لا يزال ممكنا البقاء تحت الخط الأحمر البالغ 1.5 درجة مئوية (2.7 درجة فهرنهايت) فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية–شريطة البدء الفوري في إجراء تخفيضات كبيرة جدًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

### ما الخلاصة؟

بالطبع، يجب أن نسعى إلى التكيف. ولكن إذا خرج التغير المناخي عن السيطرة وتسارع، يغدو «التكيف» مجرد وهم. كيف يمكننا «التكيف» مع درجات حرارة تصل إلى 50 درجة مئوية (122 درجة فهرنهايت)؟

يمكن أن تتعدد الأمثلة. وكلها تقودنا إلى استنتاج مفاده أننا إذا أردنا تجنب تغير المناخ، فعلينا تغيير النظام الرأسمالي والاستعاضة عنه بشكل أكثر مساواة في الإنتاج والاستهلاك. هذا التوجه الضروري هو ما نسميه الاشتراكية البيئية.

**رابط الأصل:**

https://againstthecurrent.org/atc233/discussing-the-climate-crisis-dubious-notions-

# الشيوعية والنقابية

بقلم؛ ليون تروتسكي

**تُعد المسألة النقابية من أهم مسائل الحركة العمالية، وبالتالي المعارضة أيضا. وما لم يكن للمعارضة موقفٌ واضح بصدد هذه المسألة، ستعجز عن كسب تأثير حقيقي داخل الطبقة العاملة. لذا أرى من اللازم أن أعرض هنا للنقاش بعض الاعتبارات بشأن المسألة النقابية.**

-1 الحزب الشيوعي هو السلاح الأساسي لعمل البروليتاريا الثوري، منظمة كفاح طليعيتها التي يجب أن ترقى إلى دور مرشد الطبقة العاملة في كل مجالات نضالها، بدون استثناء، ومن ضمنها بالتالي الحركة النقابية.

-2 إن الذين يعارضون، مبدئيا، دور الحزب القيادي بخط الاستقلال النقابي، يعارضون – شاؤوا أم أبوا-طليعة الطبقة العاملة بأشد قطاعات البروليتاريا تأخرا، والنضال من أجل تحرر الشغيلة التام بالنضال من أجل مطالب آنية، والشيوعية بالإصلاحية، والماركسية الثورية بالانتهازية.

-3 لما ناضلت الحركة النقابية الفرنسية لما قبل الحرب، في بداياتها وفي أثناء نموها، من أجل استقلال النقابة، إنما ذادت عن استقلالها إزاء الحكومة البرجوازية وأحزابها، منها حزب الاشتراكية الاصلاحية والبرلمانية. كان ذلك نضالا ضد الانتهازية من أجل نهج ثوري. ولم تضفِ الحركة النقابية الثورية طابعا صنميا على استقلال المنظمات الجماهيرية، بل على العكس أدركت وأكدت دور الأقلية الثورية القيادي داخل هذه المنظمات التي تعكس كيان الطبقة العاملة بكل تناقضاته، وأوجه تأخره وضعفه.

-4 كانت نظرية الأقلية النشيطة، أساساً، نظرية عن الحزب البروليتاري غير مكتملة. وكانت الحركة النقابية الثورية، من حيث ممارستها، جنين حزب ثوري ضد الانتهازية، كانت شكلا أوليا للشيوعية الثورية مثيرا للاهتمام.

-5 كان ضعف الحركة النقابية اللاسلطوية، حتى في حقبتها الكلاسيكية، متمثلا في غياب أساس نظري سليم، وبالتالي في فهمخاطئ لطبيعة الدولة ولدورها في الصراع الطبقي، وتصور غير مكتمل وناقص، وبالتالي خاطئ، لدور الأقلية النشيطة. وكان ذلك منبع أخطاء التكتيك، مثل إضفاء صنمية على الاضراب العام، بلا إدراك لعلاقة الانتفاضة بالاستيلاء على السلطة، الخ.

-6 بعد الحرب، تجسد دحض الحركة النقابية الفرنسية، وفي الآن ذاته تطورها واكتمالها، في الشيوعية. وإن مساعي إحياء النقابية الثورية اليوم تتغاضى عن التاريـخ. ولا يمكن أن يكون لهكذا مساعي، بالنسبة للحركة العمالية، سوى معنى رجعيا.

-7 يحول خلفاء النقابية (بالأقوال) استقلال المنظمة النقابية عن البرجوازية وعن الاشتراكيين الاصلاحيين إلى استقلال بوجه عام، إلى استقلال مطلق إزاء الأحزاب كلها، بما فيها الحزب الشيوعي.

إذا كانت الحركة النقابية، إبان

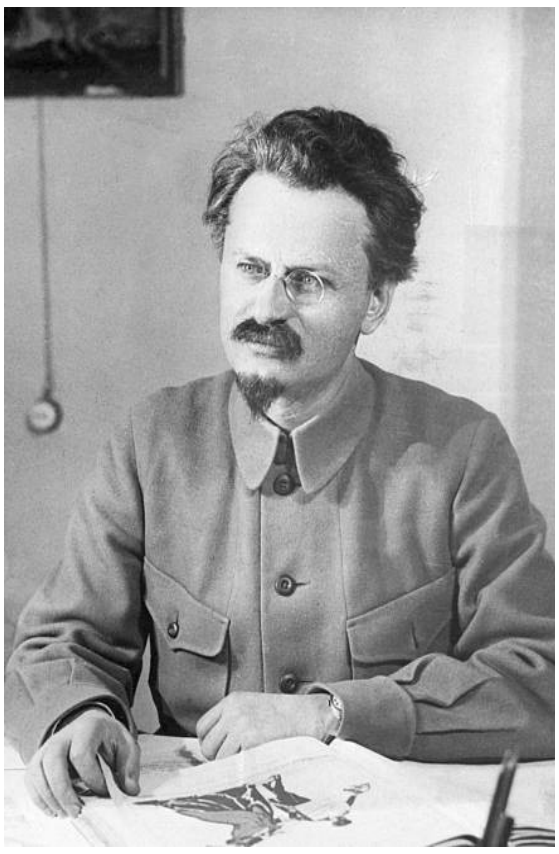

مرحلة توسعها، تعتبر نفسها طليعة، وتناضل من أجل دور الأقلية الطليعية القيادي داخل الجماهير، فإن خلفاءها يناضلون حاليا ضد نفس أمنيات الطليعة الشيوعية، محاولين، دون أن يحالفهم النجاح، الارتكاز على نقص تطور أقسام الطبقة العاملة الأشد تأخرا وعلى أحكامها المسبقة.

-8 لا يمكن للاستقلال إزاء تأثير البرجوازية أن يكون حالة سلبية. إذ ليس له إلا أن يعبر عن نفسه بأفعال سياسية، أي بالنضال ضد البرجوازية. ويجب أن يستوحي هذا النضال برنامجا خاصا يتطلب تطبيقُه تنظيما وتكتيكا. إن وحدة البرنامج والتنظيم والتكتيك هي ما يُكَوِّن الحزب. لذا لا يمكن بلوغ استقلال البروليتاريا الحقيقي عن الحكومة البرجوازية سوى بخوض البروليتاريا نضالها تحت قيادة حزب ثوري، وليس حزب انتهازي.

-9 يريد خلفاء النزعة النقابية جعلنا نقتنع بأن النقابات مكتفية بذاتها. نظريا لا معنى لذلك، لكنه يعني عمليا ذوبان الطليعة الثورية في الجماهير المتأخرة، أي في النقابات.

بقدر كبر الكتلة العمالية المنظمة في النقابات، بقدر ما تستطيع هذه الأخيرة أداء مهمتها. وعلى العكس، ليسحزب بروليتاري جديرا باسمه

**التتمة في الصفحة 18**

تتمة ص 17

# الشيوعية والنقابية

بقلم؛ ليون تروتسكي

إلا بتجانسه ايديولوجيا ضمن وحدة الفعل والتنظيم. إن اعتبار النقابات مكتفية بنفسها، بمبرر أن البروليتاريا باتت «راشدة»، يعني إطراء زائفا على البروليتاريا بتوصيفها بما لا يمكن أن تكونه في النظام الرأسمالي، هذا الذي يُبقي الجماهير العمالية في دياجير الجهل، بنحو لا يتيح سوى للطليعة البروليتارية إمكان تخطى كل المصاعب وبلوغ إدراك جلي لمهام طبقتها بمجملها.

10- استقلال المنظمة النقابية، الحقيقي، العملي لا الميتافيزيقي، لا يُربكه نضال الحزب الشيوعي من أجل توسيع تأثيره، ولا يُنقصه. فلكل نقابي حق التصويت بالنحو الذي يراه مفيدا، وحق انتخاب من يبدو له أجدرَ. وللشيوعيين هذا الحق على غرار الآخرين. يجري ظفر الشيوعيين بالأغلبية في الهيئات القيادية باحترام مبادئ الاستقلال أي تسيير النقابات الذاتي. ومن جهة أخرى، لا يمكن لأي نظام داخلي للنقابة أن يمنع الحزب من انتخاب الأمين العام للاتحاد النقابي عضوا في لجنته المركزية، إذ نحن هنا كليا في نطاق استقلال الحزب.

11- يخضع الشيوعيون في النقابات، بطبيعة الحال، للانضباط الحزبي، أيا تكن مناصبهم. ولا يستبعد هذا الأمر خضوعهم لانضباط النقابة، بليفترضه. وبعبارة أخرى، لا يفرض عليهم الحزب أي خط سلوك متعارض مع الحالة الذهنية لأغلبية أعضاء النقابات أو مع آرائها. وفي حالات استثنائية تماما، عندما يعتبر الحزب خضوع أعضائه لقرار رجعي من النقابة أمرا مستحيلا، فإنه يبين لأعضائه النتائج المترتبة عن ذلك، من قبيل العزل من المناصب النقابية والطرد، وهكذا دواليك.

اعتماد صيغ قانونية في هذه المسائل –والاستقلال صيغة قانونية محض-لا يوصل إلى أي شيء. يجب طرح المسألة في جوهرها، أي على صعيد السياسة النقابية. يجب مواجهة سياسة خاطئة بسياسة سليمة.

12- قد تتباين خصائص دور الحزب القيادي، وأشكاله، وأساليبه، وذلك بنحو عميق بحسب الظروف العامة لبلد معين، أو بحسب حقبة تطوره.

ففي البلدان الرأسمالية، حيث لا يملك الحزب أية وسيلة إكراه، جلي أنه لن يحوز دورا قياديا إلا بوجود

شيوعيين نقابيين، سواء في القاعدة أو في المناصب البيروقراطية. وليس عدد الشيوعيين في المراكز القيادية للنقابات سوى إحدى وسائل قياس دور الحزب في النقابات. وإن أهم قياس هو نسبة الشيوعيين النقابيين من مجمل الجماهير المنظمة نقابيا. بيد أن المعيار الرئيس هو التأثير العام الذي يمارسه الحزب على الطبقة العاملة، والذي يقاس بمدى توزيع الصحافة الشيوعية، وبالإقبال على تجمعات الحزب، وبعدد الأصوات في الانتخابات، وبما هو أهم بوجه خاص، أي عدد العمال والعاملات المستجيبين/ات بنشاط لنداءات الحزب الداعية إلى النضال.

13- جلي أن تأثير الحزب الشيوعي بكيفية عامة، حتى في النقابات، سيتطور بقدر ما يغدو الوضع ثوريا أكثر.

تتيح هذه الشروط تقييما لدرجة استقلال النقابات الحقيقي، وشكله، أي الاستقلال الفعلي، لا الميتافيزيقي. ففي حقبة «السلم»، عندما تكون أشد أشكال العمل النقابي نضالية إضراباتٍ اقتصاديةً معزولةً، يبقى دور الحزب المباشر في النقابات في مستوى ثان. والقاعدة العامة أن الحزب لا يتدخل في كل إضراب معزول. يساعد النقابة كي تقرر مدى ملاءمة الإضراب بمعلوماته الاقتصادية والسياسية وبالنصيحة. ويخدم الإضراب بالتحريض، الخ. بالطبع، يؤول الدور الأول في الإضراب إلى النقابة.

يتغير الوضع جذريا عند ارتقاء الحركة إلى مستوى الاضراب العام وإلى النضال المباشر من أجل السلطة. يغدو دور الحزب القيادي بنحو فوري، في هذه الظروف، مباشرا ومفتوحا. وتصبح النقابات، طبعا تلك التي لا تنتقل إلى الجهة الأخرى من المتاريس، أجهزة منظمة الحزب الذي يتبوأ المقدمة بما هو قائد الثورة، متحملا كامل المسؤولية أمام الطبقة العاملة برمتها.

نجد في هذا المجال، فيما يخص كل ما يرد بين الاضراب الاقتصادي والانتفاضة الثورية الطبقية- كلما يمكن من أشكال العلاقات المتبادلة بين الحزب والنقابات ومن درجات الدور القيادي المباشر

**التتمة في الصفحة 19**

تتمة ص 18

والآني المتغيرة، الخ.

لكن الحزب يسعى، بجميع الأحوال، إلى الظفر بالدور القيادي العام معوِّلاً على الاستقلال الفعلي للنقابات، التي ليست، بما هي منظمات، «مُخضَعَةً» له، وهذا من نافلة القول.

14- تثبت الوقائع أن لا وجود بأي مكان لنقابات «مستقلة» سياسيا. ولم يسبق أن وُجدت.

وتبيّن التجربة والنظرية أنها لن توجد أبدا.

فالنقابات في الولايات المتحدة مرتبطة مباشرة عبر أجهزتها بأرباب الصناعة وبالأحزاب البرجوازية. وفي انجلترا، نرى النقابات، التي دعمت أساسا الليبراليين في الماضي، تشكل اليوم قاعدة حزب العمال. وتسير النقابات في ألمانيا تحت لواء الاشتراكية الديموقراطية. وتؤول قيادتها في الجمهورية السوفييتية إلى البلاشفة. وفي فرنسا، تتبع إحدى المنظمات النقابية الاشتراكيين، والأخرى الشيوعيين. أمّا في فنلندا، فقد انقسمت النقابات مؤخرا، باتجاه أحدها صوب الاشتراكية الديموقراطية، والأخرى نحو الشيوعية. هكذا الأمر في كل مكان.

لم يتجشم أصحاب نظريات «استقلال» الحركة النقابية، لحد الآن، عناء التفكير فيما يلي: ما الذي جعل شعارهم بعيدا عن التحقق بأي مكان، بل على العكس لماذا تصبح تبعية النقابات للدور القيادي لحزب ما قاعدة بكل مكان، بلا استثناء، وذلك بنحو مكشوف؟

يطابق هذا في الواقع خصائص حقبة الامبريالية، التي تميط اللثام عن جميع العلاقات الطبقية، والتي تفاقم لدى البروليتاريا التناقضات بين أرستقراطيتها وفئاتها الأشد عرضة للاستغلال.

15- تَمَثَّل التعبيرُ الشائع لنقابية

# الشيوعية والنقابية

بقلم؛ ليون تروتسكي

الماضي في «الرابطة النقابية» المزعومة. تبدو،من خلال سماتها كلها،منظمةً سياسية تسعى إلى إخضاع الحركة النقابية لتأثيرها. في الواقع، لا تجذب اليها الرابطة الأعضاء وفق المبادئ النقابية، بل بحسب مبادئ التجمعات السياسية؛ ولها أرضيتها، لافتقارها إلى برنامج، وتنافح عنها في منشوراتها، وتعمل بانضباط خاص بها داخل النقابة. ويعمل أنصارها في مؤتمرات الاتحادات النقابية بما هم تكتل سياسي على غرار التكتل الشيوعي تماما.

وبقول موجز، يُختصر توجه الرابطة النقابية في نضال من أجل تخليص الاتحاديْن النقابيين من دور الاشتراكيين والشيوعيين القيادي وتوحيدهما تحت قيادة مجموعة موناط [+].

لا تتصرف الرابطة علانية باسم حق الأقلية المتقدمةفي النضال من أجل تمديد تأثيرها على الجماهير، وباسم حاجتها إلى ذلك؛ بل تقدم نفسها مُقَنَّعةً بما تسميه «الاستقلال» النقابي.

وتقترب الرابطة، في وجهة النظر هذه، من الحزب الاشتراكي الذي يحقق أيضا دوره القيادي تحت غطاء تعبير «استقلال الحركة النقابية». وعلى العكس، يقول الحزب الشيوعي صراحة للطبقة العاملة ما يلي: هذا برنامجي، وتكتيكي، وسياستي، اقترحهم على النقابات.

يجب على البروليتاريا ألا تصدق أبداً أي شيء بغباوة. يجب أن تحكم بعملها. بيد أنه يجب على العمال التزام حذر مضاعف من أولئك المطالبين بدور قيادي الذين يعملون خفيةً، خلف قناع قد يجعل البروليتاريا تعتقد أنها في غنى عن كل دور قيادي.

16- يجب عدم إنكار حق حزب سياسي في العمل من أجل كسب النقابات إلى تأثيره، لكن يجب وضع السؤال التالي: باسم أي برنامج، وأي تكتيك، تعمل هذه المنظمة؟ لا تعطي الرابطة النقابية، من وجهة النظر هذه، الضمانات الضرورية. فبرنامجهاعديم الشكل إلى أقصى حد، وكذلك شأن تكتيكها. ومواقفها السياسية إنما تساير الأحداث. وتعترف بالثورة البروليتارية، وحتى بديكتاتورية البروليتاريا، غير أنها تغفل الحزب وحقوقه، وتعارض الدور القيادي الشيوعي، هذا الذي بانعدامه قد تظل الثورة البروليتارية تعبيرا أجوفا إلى الأبد.

17- ليس لأيديولوجية الاستقلال النقابي أي عنصر مشترك مع أفكار البروليتاريا ومشاعرها بما هي طبقة. إذا كان بمقدور الحزب تأمين سياسة صائبة ومُتبصِّرة في النقابات، لن يخطر على بال أي عامل التمرُّد على دور الحزب القيادي. وقد برهنت التجربة البلشفية على ذلك.

يصح الأمر في فرنسا كذلك، حيث حصل الشيوعيون على 1200000 صوت في الانتخابات، بينما حصل الاتحاد العام الموحد للعمل CGTU (الاتحاد النقابي الأحمر) على ثلث هذا العدد أو ربعه فقط. جلي أن شعار الاستقلال، المجرد، لا يمكن بأي وجه أن يصدر عن الجماهير. أما البيروقراطية النقابية فشيء آخر مغاير تماما. إذ لا ترى في بيروقراطية الحزب منافَسةً مهنية وحسب، بل تجنح إلى الاستقلال بنفسها عن رقابة الطليعة البروليتارية. شعار الاستقلال، في أساسه، شعار بيروقراطي وليس شعارا طبقيا.

18- بعد إضفاء صنمية على «الاستقلال»، تُحوِّل الرابطةُ النقابية مسألةَالوحدة النقابية كذلك، إلى صنم.

جليٌّ أن للحفاظ على وحدة المنظمات النقابية مزايا عظيمة،

**التتمة في الصفحة 20**

تتمة ص 19

# الشيوعية والنقابية

بقلم؛ ليون تروتسكي

سواء من وجهة نظر مهام البروليتاريا، أو من وجهة نظر نضال الحزب الشيوعي من أجل توسيع نطاق تأثيره على الجماهير. بيد أن الوقائع تبرزُ أنه فور ظفر الجناح الثوري بنجاحاته الأولى، يسلك الانتهازيون طريق الانشقاق.

فالعلاقات الهادئة مع البرجوازية أعز لديها من وحدة البروليتاريا. هذا ما يُعايَن، بلا جدل، في تجارب ما بعد الحرب.

من مصلحتنا دوما، نحن الشيوعيين، أن نبرهن للعمال أن مسؤولية انشقاق المنظمات النقابية تقع على الاشتراكيين-الديموقراطيين. لكن، لا يترتب عن ذلك أن تسمو لدينا صيغةُ الوحدة، الجوفاء، على أهمية المهام الثورية للطبقة العاملة.

19- مضت ثماني سنوات منذ الانشقاق النقابي في فرنسا. وفي هذه المدة، لا شك أن المنظمتين ارتبطتا بالحزبين السياسيين العدوين اللدودين. اعتقاد إمكان توحيد الحركة النقابية، في هذه الشروط، بمجرد كلام الوحدة الطيب محضُ أوهام. إن اعتبار التوحيد المسبق للاتحادين النقابيين شرطا تستحيل بدونه الثورةُ، وحتى نضالٌ طبقي جديٌ، يعني جعل مستقبل الثورة متوقفا على شرذمة الإصلاحيين النقابيين الفاسدة.

في الواقع، لا يتوقف مستقبل الثورة على اندماج الجهازين النقابيين، بل على توحيد أغلبية الطبقة العاملة خلف شعارات ثورية وأساليب نضال ثورية. لا يمكن توحيد الطبقة العاملة اليوم سوى بالنضال ضد المتعاونين طبقيا الذين لا يوجدون في الاحزاب وحسب بل حتى في النقابات.

20- يتمثل السبيل الحقيقي لتوحيد البروليتاريا الثوري في تقويم الاتحاد العام الوحدوي للعمل C.G.T.U، الثوري، وإضعاف الاتحاد العام للعمل C.G.T الإصلاحي. ليس مستبعدا، بل هو مرجح جدا، أن تكتب البروليتاريا الفرنسية، ساعة ثورتها، النضال مع اتحادين نقابيين: ستكون خلف أحداهما الجماهير، وخلف الأخرى ارستقراطية العمل والبيروقراطية.

21- جلي أن المعارضة النقابية الجديدة لا تريد أن تسلك طريق النقابية. وتنفصل، في الآن ذاته، عن الحزب-ليس عن فكرة بشأن دور قيادي معين للحزب، بل عن الحزب بوجه عام. ما يعني بكل بساطة التجرد من السلاح الايديولوجي والعودة إلى النزعة المهنية الضيقة.

22- المعارضة النقابية، إجمالا، بالغة التنوع. لكنها تتميز ببعض السمات المشتركة لا تُقربها من المعارضة الشيوعية اليسارية بل بالعكس تجعلها في تعارض معها.

لا تصارع المعارضة النقابية وقاحات الدور القيادي للشيوعيين وأساليبه الخاطئة، بل تأثير الشيوعية في الطبقة العاملة.

ولا تصارع المعارضة النقابية رؤية يساروية للوضع ولآفاقه بل بالعكس تصارع في الواقع كل منظور ثوري.

ولا تحارب المعارضة النقابية الأساليب الكاريكاتورية لمناهضة النزعة العسكرية، بل تقترح توجها سلميا. وبعبارة أخرى، تتطور المعارضة النقابية بذهنية اصلاحية.

23- لا يصح بتاتا قول إنه لم يتشكل في فرنسا في السنوات الأخيرة، بعكس ما جرى في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلدان أخرى، جناحٌ يميني في الصف الثوري. الأمر الرئيسي هو أن المعارضة اليمينية في فرنسا اتخذت، متخليةً عن سياسة الشيوعية الثورية، طابعا نقابيا طبقا لتقاليد الحركة العمالية الفرنسية، حاجبةً بهذا النحو سيماءها السياسية. تُمثل أغلبية المعارضة النقابية، جوهريا، الجناح اليميني على غرار مجموعة براندلر في ألمانيا، والنقابيين التشيك الذين اتخذوا، بعد الانشقاق، موقفا اصلاحيا واضحا الخ.

24- يمكن الاعتراض بأن كل الاعتبارات السابقة لا تصح سوى بشرط صواب سياسة الحزب الشيوعي. لكن لا أساس لهذا الاعتراض. إن مسالة علاقات الحزب، الذي يمثل البروليتاريا كما يجب أن تكون، والنقابات، التي تمثل البروليتاريا كما هي، هي المسألة الأساسية للماركسية الثورية. ومن الخطأ رفض الجواب الوحيد الممكن على هذا السؤال فقط لأن الحزب الشيوعي يسلك حاليا، بتأثير من أسباب موضوعية وذاتية سبق أن تحدثنا عنها مرارا، سياسةً خاطئة إزاء النقابات، وكذا في مجالات أخرى. يجب الاعتراض بسياسية صائبة على سياسة خاطئة. لهذا الهدف تشكلت المعارضة اليسارية في تكتل. إذا اعتبرنا الحزب الشيوعي بمجمله في حالة غير قابلة للإصلاح بتاتا – وهو ما لا نعتقد – فيجب مواجهته بحزب آخر. لكن هذا لا يغير مسألة علاقة الحزب بالطبقة مقدار ذرة.

ترى المعارضة اليسارية استحالة التأثير على الحركة النقابية، ومساعدتها على الاهتداء إلى توجيه صائب، وتزويدها بشعارات صائبة، بدون مرور عبر الحزب الشيوعي (أو تكتل حاليا) الذي يمثل، إلى جانب ميزاته الأخرى، مختبر الطبقة العاملة الأيديولوجي المركزي.

25- لا تتمثَّل مهمةُ الحزب الشيوعي، المُدرَكة جيدا، في الظفر بتأثير على النقابات في حالتها القائمة

**التتمة في الصفحة 21**

تتمة ص 20

# الشيوعية والنقابية

بقلم؛ ليون تروتسكي

وحسب، بل بتأثير على أغلبية الطبقة العاملة عبر النقابات. الأمر المتعذر سوى بمطابقة أساليب الحزب المستعملة في النقابات مع طبيعة هذه الأخيرة ومهامها. يُتَحَقَّقُ موضوعيا من نضال الحزب من أجل تأثيره في النقابات في واقع إن كانت هذه الأخيرةُ تتقدم أم لا، وإن كانت تزيد عدد المنظمين فيها، وأبعد من ذلك في علاقاتها مع الجماهير العريضة. إن كان ثمن تأثير الحزب في النقابات هو إضعافها وآخر نزعة تكتلية – التي تحول النقابات إلى توابع للحزب من أجل أهداف محدودة وتمنع تطورها إلى منظمات جماهيرية-فإن علاقات الحزب بالطبقة خاطئة. ولا حاجة للإسهاب في التعليق على أسباب هكذا وضع. فقد فعلنا ذلك أكثر من مرة، ونفعله كل يوم. إن الطبيعة المتغيرة للسياسة الشيوعية الرسمية تعكس ميلها المغامر إلى تنصيب نفسها سيدا للطبقة العاملة في أوجز الآجال، بكل الوسائل (حركات مسرحية، ابتكارات، تحريض سطحي، الخ).

ولا فكاك من ذلك بمواجهة الحزب (أو التكتل) بالنقابات، بل بالنضال دون مساومة من أجل تغيير تام لسياسة الحزب وكذا لسياسة النقابات.

-26 يجب على المعارضة اليسارية ربط مسائل الحركة النقابية ربطا لا ينفصم بمسائل نضال البروليتاريا السياسي. يتعين عليها إتيان تحليل ملموس لطور الحركة العمالية الفرنسية الراهن. ويجب عليها وضع تقييم، كمي ونوعي في الآن ذاته، لحركة الإضرابات الراهنة وآفاقها بالعلاقة مع آفاق تطور فرنسا الاقتصادي. ولا فائدة من قول إنها ترفض منظور استقرار الرأسمالية والسلم في العقود المقبلة. تعمل المعارضة اليسارية انطلاقا من تقييم لعصرنا بما هو ثوري. وهي تنبثق من الحاجة إلى تحضير ملائم للطليعة البروليتارية لمواجهة انقلابات محتملة لا بل حتمية. وأشد عملها حزما وصلابة

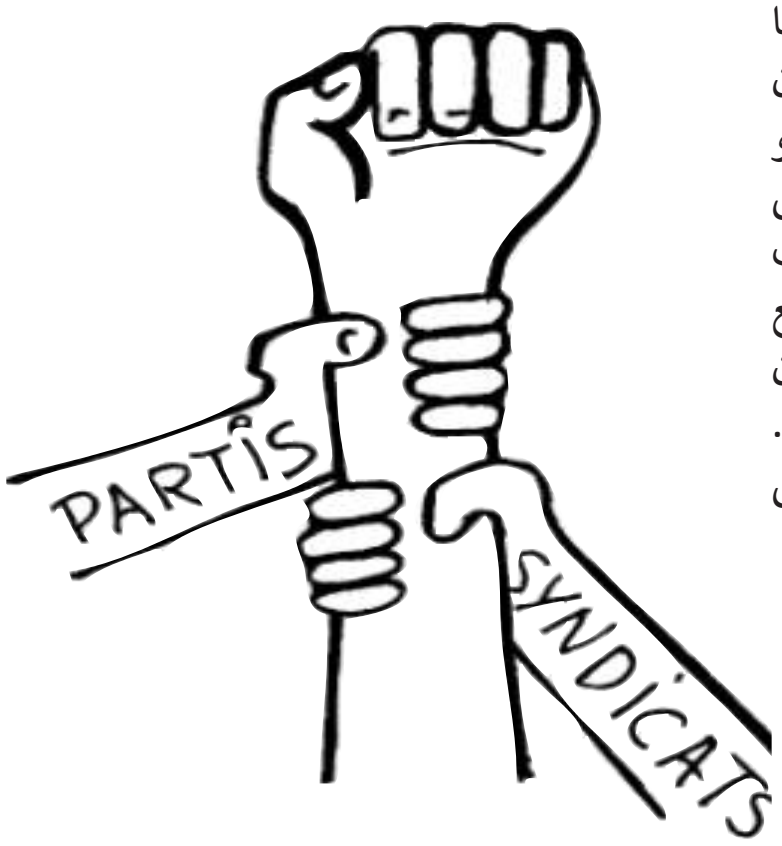


موجهٌ ضد التبجحات الثورية المزعومة للبيروقراطية الوسطية، وضد الهستيريا السياسية التي لا تأخذ بالحسبان الظروف وتخلط اليوم بالأمس أو بالغد؛ ويجب عليها أن تقف،بقوة وعزم أشد، ضد عناصر اليمين التي تستولي على وجهة نظر المعارضة اليسارية النقديةوتختفي خلفها بقصد إدخال ميولاتها إلى الماركسية الثورية.

-27 أهذا تعيين جديد للحدود؟ سجالات جديدة؟ انشقاقات جديدة ؟

إنها تأوهات الأرواح الخالصة، لكن المتعبة، التي تريد تحويل المعارضة إلى انزواء هادئ يتيح التحرر بطمأنينة من المهام الكبرى، مع الحفاظ على اسم الثوري «اليساري» سليما. لا!نقول لتلك الأرواح المتعبة: لا شك أننا لا نسافر على نفس الطريق. غير أن الحقيقة ما كانت أبدا جمعا لأخطاء صغيرة. ولم تكن قط منظمة ثورية مكونةً من زُمر صغيرة محافظة، ساعيةٍ في مقام أول الى التميز بعضها عن بعض. ثمة فترات حيث يكون الاتجاه الثوري مختزلا في أقلية صغيرة داخل الحركة العمالية. لكن تلك الفترات لا تتطلب تسويات بين الزُّمر الصغيرة كي تتعاون في إخفاء آثامها، بل بالعكس تتطلب نضالا مضاعفا وبلا هوادة من أجل منظور صائب وتربية كوادر بروح الماركسية الثورية. بهذا النحو فقط يغدو النصر ممكنا.

-28 بيد أن كاتب هذه السطور معني شخصيا، وعليه الإقرار بأن فكرته السابقة عن مجموعة موناط لما طُرد من الاتحاد السوفياتي مفرطة التفاؤل، وبالتالي خاطئة.لم يُتح للكاتب طيلة سنوات عديدة إمكانُ متابعة نشاط هذه المجموعة، وقد حكم عليه اعتمادا على الذاكرة. واتضح أن الخلافات أعمق وأكثر حدة مما قد يُفترض. أبرزت الأحداث الأخيرة، بما لا يدع مجالا للشك، أن المعارضة اليسارية بفرنسا لن تسير قُدما ما لم توضح بجلاء ودقة الحدود الأيديولوجية مع خط النقابية. الاطروحات المقترحة هنا مجرد مرحلة أولى في وضع الحدود ذاك، ومقدمة للنضال الظافر ضد الرطانة الثورية وضد الطبيعة الانتهازية لكاشان ومونموسو وشركائهما.

# ولاية ترامب الثانية - حان وقت رد عالمي

## بيان منظمة المقاومة المناهضة للرأسمالية

**6 نوفمبر 2024**

فاز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لمرة ثانية يوم في 6 نوفمبر 2024. وبات الحزب الجمهوري مسيطرا بنحو تام تقريبًا على سياسات المؤسسة الأمريكية، إذ حقق أيضًا تقدما في مجلس الشيوخ، يمنحه التحكم على مجمل المجلس التشريعي والرئاسة والمحكمة العليا. إنه فوز للبلوتوقراطيين والأوليغارشيين الأمريكيين وإيلون ماسك وجيف بيزوس ومهووسي العملات الرقمية ومقاولات الصناعة الرقمية في الساحل الغربي. إن الترامبية جزء من الموجة العالمية المضادة للثورة التي نشهدها مع وصول الشعبويين اليمينيين المتطرفين والسلطويين وأنصاف الفاشيين والليبرتاريين إلى السلطة في بلدان العالم. إننا إزاء سيرورة انزلاق عام نحو اليمين المتطرف بسبب النيوليبرالية وما أدت إليه من انهيار الإجماع الليبرالي لما بعد الحرب العالمية الثانية. الترامبية هي نفس الميل الذي أنتج مودي في الهند، ودوتيرتي في الفلبين، وميلوني في إيطاليا وهلم جرا.

لكن هذه الهزيمة كارثة بوجه خاص على ملايير البشر عبر العالم، حيث تظل قدرة الإمبريالية الأمريكية على الفعل أو عدمه عاملاً حاسماً في السياسة العالمية.

ستكون رئاسة ترامب الثانية مفعمة بالفوضى والدناءة بقدر ما كانت الأولى. ولكن الآن سيكون مساندوه الرئيسيون على صعيد الأفكار أكثر وضوحًا بشأن ما يريدونه منها. مشروع 2025 هو مشروع قانون للولايات المتحدة المستبدة؛ يتضمن مقترحات لفصل آلاف موظفي الحكومة ووضع بقية بيروقراطية الحكومة الأمريكية تحت سيطرة الرئيس المركزية. ويتوقع إلغاء وزارة التعليم لإتاحة التحكم في البرامج على صعيد الولايات. ويستتبع تقليص الرعاية الصحية للمتحولين جنسيا وحقوقهم الاجتماعية، ما يجعل وجود المتحولين جنسيًا أمرًا غير محتمل تقريبًا في بعض الولايات. ويعني إلغاء الحماية الفيدرالية للمساواة بين الجنسين والتوجه الجنسي والحقوق الإنجابية. ومن شبه المؤكد أنه سيمنع إرسال حبوب الإجهاض بالبريد، وهي الوسيلة الأساسية التي يحصل بها الناس على الإجهاض في الولايات المتحدة. سنشهد انتشار «المحادثات» حول حرمان النساء من حقوقهن. كما يتضمن أيضًا خفض تمويل أبحاث الطاقة المتجددة وتطويرها، وزيادة إنتاج الطاقة، والتخلي عن أهداف الحد من انبعاثات الكربون.

لا ندري ما إذا كان وعد ترامب بأن يصبح ديكتاتورًا منذ اليوم الأول ويستخدم الجيش ضد خصومه السياسيين مجرد أمنيات أم لا. ولكن واقع أنه أدار هكذا حملة رجعية، وفاز بهذا القدر الحاسم من الأصوات إنما يكشف شيئًا ما عن نمو الأفكار الشعبوية اليمينية المتطرفة. نعلم أنه ونائبه جيه دي فانس قد أيدا مؤخرًا كتابًا بعنوان «غير البشر»، وهو بيان لقتل جماعي للناشطين اليساريين على غرار بينوشيه في تشيلي. وهذا يكشف الجوهر الفاشي للسياسة النيوليبرالية التي استكملت دورة.

وتعزى هذه الهزيمة، أيضا، إلى حد كبير لبؤس سياسة الديمقراطيين واستراتيجيتهم الفاشلة. إذ بات واضحًا أن الديمقراطيين ليسوا حتى درعًا واقيًا ضد تنامي اليمين المتطرف، بل إنهم يغذون المشكلة بنشاط. كانوا يتصرفون كالمعتاد في فترة يسودها القلق والانقسام... لقد خاضوا حملة انتخابية ضد شخص شعبوي يخاطب «الناس العاديين» بالتركيز بالأحرى على فضيلة المؤسسة - حيث كانوا يكررون باستمرار أن ترامب مجرم كما لو لم يكن بالولايات المتحدة ملايين المجرمين في نظام قضائي فاسد وظالم قد يعتبرون ترامب شهيدًا مضطهَدًا. لقد فشل تركيز الديمقراطيين على المحاكم لتقويضه قبل الانتخابات فشلًا ذريعًا، وأضافوا إلى مرجعياته الشعبوية. لقد فضلوا حملة انتخابية من المركز، وركزوا على دعم المشاهير، وكسبوا تأييد جمهوريي الوسط، وساروا مع ليز تشيني. لقد استندوا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة بلد تكافؤ فرص وتجاوز للعنصرية، بينما الواقع غير ذلك بجلاء.

كانت رؤية ترامب وأنصاره واضحة. فهم يعلمون أنها كذبة. ويفضلون الموقف الذكوري والاستبدادي، وقانون الأقوى، وغياب العواقب. وقد ركز الديمقراطيون في الأسابيع الأخيرة على وصف ترامب بالفاشي - وكان رد فعل مؤيديه إما عدم اكتراث أو قبول واقع أنه أغضب الليبراليين كثيرًا. يمثل ترامب رمزا لكل وجهات النظر الأشد أنانية ورجعية في المجتمع الأمريكي، لكن الديمقراطيين لم يمثلوا بديلًا. بلورت حركته رؤية للولايات المتحدة ترفض المساواة وتتبنى السيطرة. لم تكن حركته غريبة عن سياسة الجسد الأمريكي، بل هي متجذرة فيها.

الموجة العالمية المضادة للثورة هي إلى حد كبير رد فعل على مكاسب حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أحرزتها النساء والسود ومجتمع الميم-عينLGBTQIA+ وغيرهم. وقد أغوى ترامب بوجه خاص الرجال البيض والشباب، واليمين القومي المسيحي المتطرف، وأنصار إيلون ماسك في مجال التكنولوجيا. كما فاز بأصوات الجالية العربية الأمريكية التي هاجمت الديمقراطيين لتمويلهم الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة (على مع أن ترامب سيواصل السياسة ذاتها). لكنه حظي أيضًا بدعم عدد كبير من السود (أي الملونين) والنساء، رافضي المؤسسة الليبرالية الساعين حل تناقضات المجتمع الأمريكي بتبني قيمها التفوقية. كما يساند قسم من الأمريكيين السود عمليات الترحيل الجماعي للمهاجرين القادمين حديثًا إذا كان ذلك سيؤدي إلى خفض الأسعار ورفع الأجور (كما يدعي ترامب). إنه هدف الشعبوية: تجمع التناقضات وتخاطب مختلف الناس بطرق مختلفة، مع ادعاء إتيان إجابات بسيطة لمسائل معقدة مع رفض أي تغيير دال.

سيتضمن برنامجه الشعبوي تناقضات عديدة. فقد وعد ترامب بزيادة غير متوقعة في الوقود الأحفوري لخفض تكاليف الطاقة ومكافحة التضخم، ولكنه يريد أيضًا فرض رسوم جمركية على الواردات لتعزيز الصناعة الأمريكية، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويبدو غير مرجح أن يفلح في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل للمواطنين الأمريكيين، خاصة مع الاقتطاعات الهائلة في القطاع العام. ولكن يجب أيضا الحذر من فكرة أن الناس يصوتون في المقام الأول لأسباب اقتصادية: فالمشهد السياسي الحديث أكثر تعقيدًا بكثير وتمزقه انقسامات الأيديولوجية وليس مجرد حسابات مالية بسيطة.

ومن شبه المؤكد أن عزمه على سحب دعمه لأوكرانيا «إنهاء الحرب هناك» يعني السماح بالضم الروسي الإمبريالي. ويبقى أن نرى ما يعنيه ذلك للمنطقة برمتها، بينما يواصل بوتين مشروعه التوسعي. ومن المؤكد أن ظهور عالم متعدد الأقطاب بنحو أكبر سيقربنا من حرب عالمية ثالثة في لحظة ما. ويعنى الأمر بالنسبة للفلسطينيين مزيدا من المجازر والهزائم. وقد أوضح ترامب لنتنياهو أن بإمكان قادة اليمين المتطرف في إسرائيل «القيام بكل ما يتوجب عليهم» للانتصار.

لا يمكن إنكار الحاجة إلى مواصلة المقاومة. فالكثير من الناس يشعرون باليأس في اللحظة الراهنة، وهذا بالضبط ما يريده اليمين المتطرف والفاشيون. إنهم يشعرون بمتعة سادية في إلحاق الهزائم بـ «الناهضين» وباليسار. لكن السياسة تتحدد بالصراع على السلطة والسلطة المضادة، وببناء تحالفات جماهيرية للمقاومة، وبرصد نقاط ضعف معسكر العدو وحشد القوى لكسر قوته.

تتضامن منظمة المقاومة المناهضة للرأسمالية ACR تضامنًا تامًا مع أولئك الذين يرفضون هذا التحول الاستبدادي في الولايات المتحدة ويسعون إلى النضال من أجل عالم أفضل. نعلم أن السنوات القليلة القادمة ستكون صعبة، ولكن حركتنا مرت بأوقات عصيبة من قبل. نعلم أن الأمور ستزداد سوءًا قبل أن تتحسن. ولكننا ندرك أيضًا أن ندافع عن عالم ما بعد الرأسمالية والإمبريالية والنزعة العسكرية، قائم على مجتمع يلبي حاجات الجميع ويحقق الاستدامة البيئية. لقد بات الاحتباس الحراري المنفلت أمرا واقعا، وكذلك التوطد العالمي لليمين المتطرف؛ فالاثنان مرتبطان. والسياسة لا تتوقف عند صناديق الاقتراع - وهذه كذبة أخرى اعتمد عليها الحزب الديمقراطي. فالقوة تأتي من تنظيمنا ومقاومتنا. نحن نناضل من أجل تغيير ثوري. إن دورنا هو أن نكون جزءًا من الرد العالمي لتغيير العالم، وإعادة الظفر بالمستقبل وبناء مجتمع أفضل للجميع!

# الحركة العمالية المغربية

تتمة ص 24

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

بعد الاستقلال مباشرة اتُفق على أنه بزيادة الإنتاج الكلي فقط يمكن رفع مستوى المعيشة. ولما كانت زعامة النقابات النشطة والفعالة حقيقة واقعة، فإن الاتحاد المغربي للشغل لم يكن ليسمح لآخرين بأن يخططوا مستقبل المغرب السياسي والاقتصادي إلا لفترة محدودة. وعلى هذا فإن أول صدام حدث في خريف ١٩٥٦ عندما وجد الاتحاد المغربي للشغل، مثل حزب الاستقلال، أن رجال الإدارة المحافظون يمنعون توسعه في بعض النواحي. وقد طالب اجتماع المجلس الوطني في صيف ١٩٥٦ بسياسة قاسية وقسط أكبر من التوجيه الحكومي للتطوير الاقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه التصريحات عموماً كانت بمثابة وثيقة احتجاج مجردة فإن الآراء المتداوَلة لم تدَع أي شك في أن برنامج الاتحاد المغربي للاقتصاد كان عنيفاً، إذ إنه انطوى على إدارة الحكومة للمزارع التي كانت مغلقة منذ عهد الاستقلال، وعلى تأميم المناجم والسكك الحديدية، ووضع لوائح جديدة للأسعار والأجور.

أثارَ تردد الملك في تغيير الحكومة بعد الاستقلال ببضعة أشهر هجوماً عنيفاً اتصف بأنه كان من أفصح الجولات التي قام بها أصحاب اكثر الآراء نشاطاً بين الوطنيين. فكتب ابن الصديق في رسالة بعثها إلى البكاي يقول ما مؤداه: «إن تيبس الانسجة العضوية هو الخطر الذي يهدد إدارتنا. إنه ذلك الذي، حتى وقت قريب، جسد سيئات الحماية (ألم يكن لها في الواقع جميع السلطات؟) ولم يستطع أن يجبر نفسه على التكيف مع الزمن الجديد... وهكذا فإن التهديد باق. يفرض علينا الواجب أن نتجنب وضع تنسيق الإدارة الأصلية في يد من يريدون أن يقذفوا بالإدارة المغربية إلى بركان الحماية القديمة - ولحسن الحظ أن عددهم قليل. وبتغيير الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ خففت النقابات من حدة نقدها. وزاد الاهتمام بزيادة الإنتاج، ليحل محل الإطار الصناعي الفرنسي، ورسم خطة اقتصادية. ولما تضاعفت إنجازات الاتحاد المغربي للشغل الملموسة في ربيع ١٩٥٧ بدأ الاهتمام يزداد بضرورة القيام بتطهير ، والاعتراض على القوات الأجنبية، والإصرار على توجيه جديد شامل للاقتصاد. وأن الطبقة العاملة، التي عرفت أن دفع الثمن اللازم في اللحظة المناسبة للثورة المسلحة لا تزال هي الأول للدفاع ضد المؤامرات. وقد عرفت السبيل الى زيادة الإنتاج، الذي لم يرُض مستواه أصحاب المصانع. وعرفت كيف تكون لينة في مطالبها الحيوية كي لا يتخذ أصحاب الأغراض السيئة مطالبها حجة لإيقاف النشاط التجاري أو الصناعي ويشلوا حركة البلاد. وعلى الرغم من كل هذا فإن الحالة ازدادت سوءاً.

لم تنج حكومة عام ١٩٥٧ التي كانت أغلبيتها من حزب الاستقلال من نقد الاتحاد المغربي، على الرغم من أن المنازعات العمالية كانت أقل مما كانت عليه عام ١٩٥٦. وقد وجه اللوم إلى الحكومة لأنها» فشلت في إعطاء الأولوية للتدريب الفني للعمال المغاربة، ولفشلها في مَغْرَبَة الادارة وتحري المؤامرات الخارجية الهادفة إلى حماية الامتيازات الاقتصادية والعسكرية لدولة الحماية. وفي عام ١٩٥٨ بدا أن الاتحاد المغربي للشغل قد اقتنع بأن مؤامرة كبيرة كانت تدار ضد المغرب بواسطة دول أجنبية».

صادف عيد أول أيار/ مايو عام ١٩٥٨ أيامَ الأزمة أثناء تأليف حكومة بلفريج. وأكد الملك من جديد إيمانه بأهمية إعادة تنظيم العمال في حركة واحدة، ولخص نيته في العمل على إنشاء نظام كامل للضمان الاجتماعي، ولكنه حذر العمال بقوله إنهم يجب أن يحافظوا على الإنتاج وأنهم يجب أن يحترموا الممتلكات الأجنبية في البلاد ليساعد هذا على اجتذاب الاستثمارات الخارجية. ازدادت أزمة ١٩٥٨ سوءاً، واتخذ الاتحاد المغربي للشغل موقفاً معارضاً كلياً لحكومة بلفريج. ولعل خير تلخيص لرأي زعماء النقابات المتضجرين هو ما أورده ابراهيم، حيث يقول ما مؤداه: «افتتحت نهاية عهد الحماية بداية الاستقلال، غير أن الاستقلال ليس الحرية، في الواقع. فلو كانت المسؤوليات بأيدينا، ولو كانت وسائل الصراع التي لدينا أهم نظرياً مما هي عليه... ولو أننا في النواحي الأخرى حصلنا على نجاح لا يمكن إغفاله، لبقي شيء لا يقل أهمية عن هذا وهو أن اقتصادنا ما يزال كما كانت عليه الحال في عهد الحماية بأيدي الآخرين، وأن عملتنا ما تزال تابعة لعملة أخرى. ويبقى كذلك أن نقول ان قطاعات حيوية من الاقتصاد المغربي تخضع لقيود اجنبية، وإن الإدارة الوطنية يديرها أشخاص غير مغاربة، وإن الطاقة الجسمانية للأمة مبدَّدة، وإن مستوى المعيشة ينخفض يوماً عن يوم، بينما تحتل القوى الأجنبية البلاد وتتحدى رغبات أهلها كل يوم، وإن الخطط تعيد نفسها، وتعمل على إرساء أسس حماية جديدة في البلاد».

وعلى الرغم من أن إبراهيم كان يخاطب الشباب المتحمسين من منظمة الاتحاد المغربي للشغل٤٢، فإن هذا التصريح قد انطوى على معظم الإصلاحات التي إدت إلى معارضة الاتحاد المغربي خلال صيف ١٩٥٨ وإلى الانشقاق المنتظر في حزب الاستقلال. ولم يفهم معظم العمال في الغالب مثل هذه المشكلات الاقتصادية المعقدة، وكذلك فإن الاتحاد نفسه لم ينشر أي خطة مفصلة للطريقة التي يمكن أن تحقق بها أهداف إبراهيم. غير أن هذا لا يمنع هذا النداء من أن ينطوي على إمكان أن يصبح ذا فاعلية في النظام السياسي الجديد، وأن هذه الأهداف لا يزال لها وزن كبير لدى الكثيرين ممن لهم نفوذهم وأهميتهم في ميدان السياسة.

أوضحت السياسة الدولية للاتحاد المغربي للشغل أيضاً رغبتها في عدم الموافقة على الاتجاه الرسمي للحكومة، وبينت أسبابها لعدم الموافقة هذه. وكان الاختلاف مسألة توقيت أكثر منه مسألة سياسة نهائية، لأن المغرب كان قد اختار خلال العامين الأخيرين سياسة خارجية مشابهة لتلك التي قدمها الاتحاد المغربي بُعيد الاستقلال بقليل. وعن طريق اتصالات الاتحاد المغربي بالنقابات التونسية والجزائرية، بُعيد توقيع الاتفاق بين المغرب وفرنسا، اقترح الاتحاد اِتباع أسلوب أكثر تنسيقاً في مساعدة جبهة التحرير الجزائرية، وتخطيط مشترك للتطور الاقتصادي في شمال أفريقيا.

بانتهاء عام ١٩٥٦ كان الاتحاد المغربي للشغل قد عارض إنزال الأسلحة والعتاد الحربيين والجنود الفرنسيين في المغرب. وفي أثناء هذا بدأت الخطط توضع من أجل انشاء اتحاد كونفدرالي (مشترك) لنقابات شمال افريقيا، وقد تحقق هذا في مؤتمر النقابيين الذي عُقد في طنجة في أواخر عام ١٩٥٧. وفي عام ١٩٥٧ مد الاتحاد المغربي للشغل معارضته للقوات الأجنبية برفضه تفريغ الإمدادات الأمريكية المرسلة إلى القاعدة الأمريكية الجوية. وفي أثناء هذه الحوادث ارتبطت النقابات ارتباطات وثيقة بخصوص الاستقلال الجزائري وطرد جميع القوات الأجنبية، بينما كانت السياسة الرسمية تسير سيراً حازماً وتهدف إلى المفاوضات.

اعترفت سياسة الاكتفاء الذاتي التي ابتكرت في اواخر عام ١٩٥٧ بمطالب الاتحاد المغربي للشغل على الرغم من أن زعماء الاتحاد ظلوا ينتقدون وزارة الخارجية بشدة.

ولقد استفاد الاتحاد من القتال الذي نشب إثر أزمة إفني، ومسألة ساقية سيدي يوسف في تونس، وثورة ١٣ أيار/ مايو في الجزائر. وكذلك كان لزعماء الاتحاد المغربي للشغل نشاطهم في اجتماع طنجة الذي عقدته الحركات الوطنية للوطنيين في بلدان شمال أفريقيا الثلاثة، فمالوا إلى الحياد بصراحة زائدة٤٣. وقد انتقد الاتحاد وزارة الخارجية بصفة خاصة بسبب تباطؤها في الاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق. ثم إن اختيار وقت غير مناسب لتحويل القاعدة الجوية الأمريكية إلى قاعدة ذرية وإعلان ذلك بطريقة ركيكة أنتج طلبات جديدة تنادي بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب. وإن انضمام بلاد المغرب إلى جامعة الدول العربية واعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة سار على السياسة التي سبق أن رسمها اتحاد النقابات على الرغم من أن هذه الحوادث لم تتم إلا بعد نحو سنتين من الأزمات والمفاوضات العقيمة. وقد كان بمقدور الاتحاد المغربي أن يشير - وهو يجد المبرر - إلى بُعد نظره وتكهنه الصادق إذا ما قورن ذلك بتردد آراء الآخرين الأكثر منه محافظة. ويبدو أن كثيرين من المغاربة كانوا لا يعرفون أن النقابات لم تكن تتحمل المسئوليات التي يتحملها الملك والحكومة في الفترة الانتقالية.

تتمة ص 23

# الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

**تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناوِلة جانبَها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد ألبير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنية جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.**

**سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل مد القارئ- ة بتناول أكاديمي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «التطورات السياسية بالمغرب» للباحث دوغلاس آي أشفورد الصادر في العام 1964. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.**

## الفصل التاسع من كتاب التطورات السياسية بالمغرب

## قسم 4

منع ظهير النقابات المهنية النقابات أيضاً من أن تشمل «قوى النظام» التي تضم الجندرمة التابعة لوزارة الداخلية وقوات الأمن الوطني والجيش الملكي. وكانت هذه ضربة أشد خطراً من رفض السلطة تنظيم نقابة واحدة لموظفي الحكومة. وكان البوليس قد نُظم من قَبل في اتحاد، وكان الاتحاد المغربي للشغل ما يزال يعتبر بأن للبوليس اتحاداً على الرغم من أن النقابة كانت قد حُلت رسمياً. ولكن رجال البوليس لم يكونوا جماعة من أكبر الجماعات المنظَّمة تنظيماً سهلا ولم يكونوا أحسن الموظفين في الرواتب فحسب، بل انتمى الكثير منهم في الأصل إلى حركة المقاومة الحضرية كما هو الحال لدى العديد من العمال. ومن الجائز جداً أن تكون نقابتهم واحدة من أقوى نقابات الاتحاد المغربي للشغل. ولعل إيقاف تكوين نقابة للبوليس كان مرده الاعتراف بولاء البوليس للطبقة العاملة.

قام الاتحاد المغربي للشغل بهجمات مستمرة وقوية على إدارة البوليس. وفي إحدى الهجمات علَّق الاتحاد على المشرفين على البوليس بقوله: «إنهم قد يضطروننا إلى أن نصارعهم بنفس الحماسة التي صارعنا بها عهد الحماية». وأثناء الاضطراب العمالي الذي وقع في صيف ١٩٥٨ ألهب تدخل البوليس في كل من الرباط والدار البيضاء هذه المشاعر. وقد صاحب هذه الحوادث إيقاف ابراهيم وهو من أكثر الناقدين لحكومة بلفريج صراحة، لسؤاله عن مصادر دخله. وقد أُطلق سراحه بعد أن تدخل القصر فقط، فنشر خطاباً مفتوحاً قوياً إلى بلفريج في جريدة النقابات. وفي أوائل ١٩٥٩ كان أفراد البوليس لا يزالون منْضمين إلى الاتحاد المغربي للشغل فرادى عن طريق النقابات المحلية.

كان الاتحاد المغربي للشغل على استعداد لنقد الحكومة دوماً، على الرغم من علاقتها الوثيقة بحزب الاستقلال والوزراء الذين ينتمون إليه. وقد ناصر الاتحاد المغربي للشغل حزب الاستقلال ضد وزراء حزب الشورى والاستقلال في المجلس الحكومي الأول، ووجه انتقاداته بخاصة إلى أبو طالب وزير العمل والشئون الاجتماعية المنتمي لحزب الشورى. إن الرفض المفصَّل الذي قامت به منظمة الاتحاد المغربي لقانون العمل الذي اقترحه أبو طالب لهو شاهد على الاستعداد الممتاز الذي كان يتحلى به زعماء النقابات. وعلى الرغم من أن هذا القانون قد نال موافقة الملك شخصياً فإنه قد رُفض بصراحة لأنه أجرى تشريعات منفصلة تتعلق بمشكلات نقابية مختلفة لم يوافق الاتحاد عليها. عارض النقابيون بشدة بعض العبارات التي تُخول وزير الداخلية حق حل النقابات حينما تتعارض هذه ومسألة إقرار النظام العام، وأصروا على أن أي تقييد لحقوق النقابات يجب أن يجري عن طريق وزارة العدل والمحاكم المختصة. ومنذ ذلك الوقت اتفق على بعض القطع الفردية التشريعية وإقامة نظام لمحاكم العمل، وحقوق الاتحاد الرئيسية، والمؤتمرات الجماعية، والنقابات المهنية، وحد أدنى للأجور . وهناك قوانين أخرى تديرها وزارة العمل للتفتيش على ظروف العمل، ومراقبة عمل الأطفال وحقوق المرأة العاملة.

أثار إصرار اتحاد نقابات العمل المغربية على أن تكون له السلطة الكاملة في اختيار العمال الذين سيؤجَّرون أو يسرَّحون من عملهم اتهامات وإمبريالية (تسلطية) مقنَّعة من قبل إدارات المصانع التي يمتلك أكثر اسهمها فرنسيون. أما جهاز مناقشة المؤتمرات الجماعية فقد بقي راقداً مدة سنة كاملة، عندما تدخلت الحكومة لتكوين مجلس أعلى للمؤتمرات الجماعية لتأسيس النماذج النشطة للمؤتمرات. وقد بارك الملك المجلس الجديد وحضر أول اجتماع له غير أنه سرعان ما شلت حركته نظراً للخلافات التي وقعت في أوخر عام ١٩٥٨.

لم يكن النقد الذي كان يوجهه الاتحاد المغربي للشغل لينحصر في تعليقات على أوجه نشاط النقابات التقليدي. فعلى الرغم من أن الاتحاد يؤمن بأن دوره السياسي يختص فقط بتحسين مصالح الطبقة العاملة، فإنه كثيراً ما كان يهاجم أشخاصاً بعينهم في الحكومة، كما عبر بحرية تامة عن آرائه بخصوص جميع المشكلات الوطنية الرئيسية. وقد تصرف الاتحاد المغربي للشغل بطريقة تشبه تصرفات النقابات في بلد صناعي، وهذا يدل على أنه قد لعب دوراً وطنياً مشابهاً في ذلك القطر. ويمكن أن يكون هذا استنتاجاً معقولاً لو أن بلاد المغرب كانت ذات نظام سياسي على نمط ما هو موجود في بلد متطور. وفي الواقع إنه لا المسائل السياسية ولا الاقتصادية كان فيها نوع من التخصص في بلاد المغرب، حيث تبدو التنظيمات القليلة الكبيرة ميالة إلى ممارسة نفوذ يفتقر إلى الاتزان، لا في علاقتها بأعضائها الخاصين بها فحسب، بل أيضاً في قدرتها على ممارسة نفوذ موحد على الصعيد الوطني أيضاً.

هناك خطأ تحليلي أكثر وضوحاً يبدو في محاولة وضع مقاييس لدرجة الشعبية لدى تقديم مثل هذه المجموعات في بلاد جديدة. وهناك خطأ أقل وضوحاً من هذا وهو اعتقاد مماثل بأن الأعضاء أنفسهم يساهمون بمفردهم في السياسة بطريقة يمكن مقارنتها مع أعضاء النقابات في الأقطار المتطورة. ولهذا السبب فان الترديد المستمر لضرورة التفاني في سبيل الوطن عند العمال وتقديم الولاء المستمر للملك في خطابات النقابات والوثائق ذو دلالة خاصة. ولا يفهم معظم العمال الاعتراضات المفصلة ولا مطالب الاتحاد المغربي في الغالب، غير أنهم يعرفون معنى الحماسة الوطنية. وتعزل المنازعات الخاصة عن الشعارات الوطنية، غير أن الاختلافات الرئيسية في السياسة يصاحبها تأكيدات التضحية والوطنية لدى الطبقة العاملة. ويدل الاختلاف الخبيث الذي ثار في صيف ١٩٥٦ على التوترات الزائدة في الأعوام الثلاثة السابقة له، والتي بلغت قمتها بتكوين برنامج حكومة بلفريج. وإن تتبع حدوث هذا الانقسام أسهل من شرح الكيفية التي كان يمكن بها تجنب الانشقاق.

كانت الخلافات الرئيسية بين زعماء الاتحاد المغربي وزعماء حزب الاستقلال القدامى واضحة منذ عهد الاستقلال. فبُعيد الاتفاق بين فرنسا والمغرب أَعلن ابن الصديق ما مؤداه: أنه يجب علينا الآن أن نقيم في هذا البلد ديموقراطية راسخة وهو الشرط الأساسي لاستقلال فعال لا ديموقراطية شكلية وقضائية، بل ديموقراطية حقيقية قائمة على المساواة بين الطبقات وعلى توزيع عادل للثروة، وفوق كل شيء وضع نهاية للاضطهاد والاستغلال اللذين هما ميزة للحكم الاستعماري، والتحديد الحقيقي لمشاكل النظام الاقتصادي غير القائم على التخطيط الناتج عن ذلك والقائم على الامتيازات والاستغلال.

**التتمة في الصفحة 23**